# المشهد الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٦/١ الموافق ٢٠ شوال ١٤٤٢هـ العدد ٤٩٣ السنة التاسعة عشرة


**«لافاميليا»: المنظمة الساعية لأن تكون الأكثر عنصرية وتطرفاً في العالم!**

صفحة (٢)

**وجهة نظر سوسيولوجية: الدمج الاقتصادي ومستقبل العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل**

صفحة (٤)


المشهد الاسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies


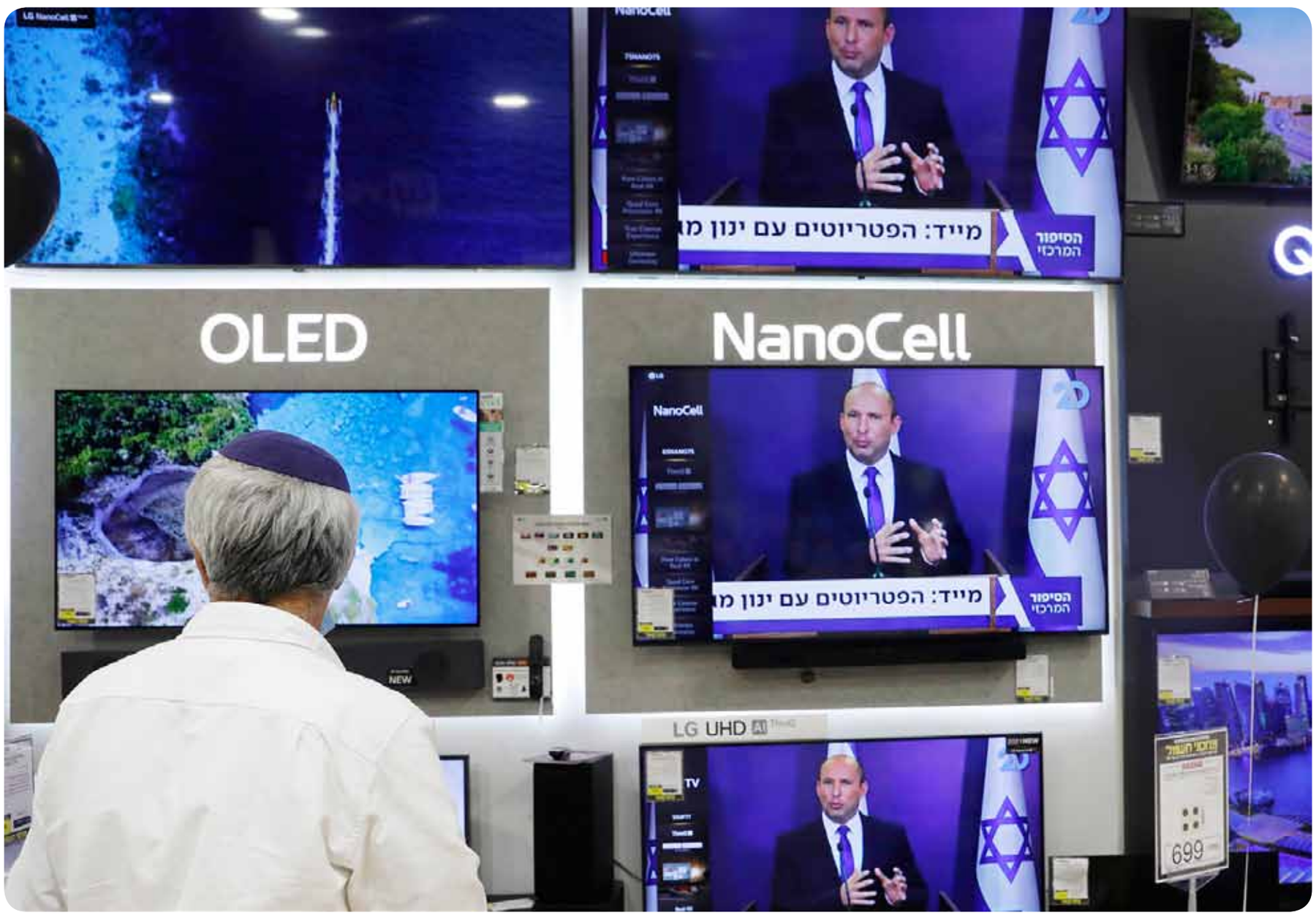


إسرائيلي يحضر المؤتمر الصحافي لنفتالي بينيت، أول من أمس. (شينخوا)

# في الطريق: حكومة قلاقل مرحلية قد تمنع انتخابات إسرائيلية خامسة!

**كتب برهوم جرايسي:**

من المتوقع أن يصوّت الكنيست هذا الأسبوع، أو في مطلع الأسبوع المقبل، على أول حكومة منذ ١٢ عاماً ليست برئاسة بنيامين نتنياهو، هذا إذا لم تتفجّر الاتفاقيات المبرمة قبل طلب الثقة من الهيئة العامة للكنيست؛ والحكومة الافتراضية ستكون برئاسة تناوبية بين زعيم حزب «يمينا» نفتالي بينيت، وزعيم حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، وهي لا أكثر من لملمة كتل برلمانية صغيرة، مليئة بالتناحرات السياسية والاجتماعية، تلاقت في ما بينها، على موقف رفض استمرار حكم نتنياهو، لا أكثر. وفي حين سيرى الجمهور الإسرائيلي أن الانتخابات الخامسة قد زالت عن جدول الأعمال، على الأقل لعدة أشهر أو أكثر، فإنه سيبدأ بالاصطدام أكثر مع واقع سوء الأوضاع الاقتصادية وارتفاع أسعار البضائع الاستهلاكية الأساسية، وبالتالي ارتفاع كلفة المعيشة ككل.

وشهد مطلع الأسبوع الجاري حراكا مكثفا، حاول فيه بنيامين نتنياهو إفشال الائتلاف المتبلور ضده، من خلال تقديم إغراءات لكل من نفتالي بينيت، ورئيس «أمل جديد» جدعون ساعر، إلا أن هذا لم ينفع، حتى تم الإعلان عن تشكيل حكومة بالرئاسة التناوبية، ولكنها ستكون حكومة أقلية، ترتكز على ٥٧ نائبا في الائتلاف من الناحية الفعلية، بعد انشقاق نائب عن كتلة «يمينا» لرفضه تشكيلة الحكومة، معلنا انضمامه لمعسكر الليكود ونتنياهو، الذي في هذه الحالة سيرتكز على ٥٣ نائبا. وهذا يعني أن الحكومة الجديدة ستحتاج إلى دعم مباشر أو غير مباشر عن طريق الامتناع أو عدم التصويت، من كتلة «القائمة العربية الموحدة»، برئاسة منصور عباس (٤ نواب)، التي قالت تقارير صحافية إسرائيلية إنها ستصوت لصالح الحكومة عند التصويت على الثقة بها، مقابل تحقيق بعض المطالب البرلمانية وللمجتمع العربي، غير أن هذه الكتلة لم تصرّح بموقفها حتى إعداد هذا التقرير (الاثنين، ٢٠٢١/٥/٣١).

كما تتجه الأنظار إلى كتلة «القائمة المشتركة»، التي تضم ثلاثة أحزاب، منها التجمع الوطني الذي له نائب واحد، من أصل ٦ نواب، وأعلن عن رفضه تقديم أي شكل من أشكال الدعم لهذه الحكومة، فيما من المتوقع أن يعلن الشريكان الآخران، الجبهة الديمقراطية (٣ نواب)، والعربية للتغيير (نائبان)، موقفيهما في بحر الأسبوع، علما بأن الجبهة الديمقراطية كانت قد أعلنت منذ أسابيع رفضها تقديم أي نوع من الدعم غير المباشر لحكومة يترأسها نفتالي بينيت.

وفي خطابه أمام وسائل الإعلام مساء أمس الأحد، اهتم بينيت لدى إعلانه عن شراكته مع يائير لبيد، بإبراز توجهاته اليمينية المتشددة، فبعد أن حرّض متهما العرب بإحراق الكُنس اليهودية في عكا واللد، وهذا ما لم يثبت، أعلن أنه يريد حكومة «وحدة قومية»، رافضا التهم التي وجهها البعض له حول تشكيله حكومة يسار قائلا إن هذا كذب «والحقيقة أنها ستكون حكومة أكثر يمينية من الحكومة الحالية، أنظروا لقائمة الوزراء». وأضاف «قدّم اليسار هنا تنازلات غير سهلة، عندما منحني أنا، من كنت مدير عام مجلس المستوطنات، ورجل «أرض إسرائيل»، رئاسة الحكومة ولصديقي جدعون ساعر، رجل يمين واضح، منصب وزير العدل. نحن لم نتحرك بعيدا عن مبادئنا».

وقال بينيت إن «هذه الحكومة لن تنفّذ انفصالا جديدا، لن تمنح أراضي (محتلة)، وأيضا لن تخشى الخروج في عملية عسكرية، في حال احتجنا ذلك». وأضاف أن السياق السياسي لن يوقف أي شيء، وأن «لكل جانب قوة متساوية في التصويت، ولكل جانب يوجد حق الفيتو».

وهكذا فإنه بعد ٧٠ يوما تقريبا عقب الانتخابات الرابعة، تتشكل حكومة إسرائيلية جديدة، ولكن حالها لن تكون أفضل بكثير من الحكومة الحالية التي تشكلت بعد انتخابات آذار ٢٠٢٠، برئاسة تناوبية بين بنيامين نتنياهو، وزعيم «أزرق أبيض» بيني غانتس، والتي لم تمر أسابيع قليلة، حتى انقلب نتنياهو شخصيا على اتفاقيات الائتلاف، وبقي غانتس عنده رهينة سياسية، لربما نجح فيها بلجم بعض مخططات نتنياهو لإحداث تغييرات جوهرية أكثر في مؤسسات الحكم، مثل المحكمة العليا وغيرها، ولكن على أرض الواقع، فإن نتنياهو بقي خلالها الشخص رقم واحد في الحكم، وهو من يحدد السياسات.

والحكومة المتشكلة حاليا تضم أقصى اليمين الاستيطاني المتشدد: حزب «يمينا» بزعامة نفتالي بينيت، الذي يستند أيضا على التيار الديني الصهيوني، وحزب «أمل جديد» بزعامة جدعون ساعر، المنشق مع زملاء له في الكتلة، عن حزب الليكود؛ وثالثا حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان.

وفي المقابل، تضم الحكومة ما يعرّفها القاموس السياسي الإسرائيلي بأنها أحزاب «يسار صهيوني»، وأولها حزب ميرتس العلماني، الدؤوب على علمانيته، وصاحب مواقف سياسية بعيدة عن أهداف اليمين الاستيطاني. وأيضا حزب العمل، الذي رغم انسجامه مع حكومات يمينية متشددة، إلا أنه يحاول الظهور بموقف ما، يفصل فيه نفسه عن اليمين الاستيطاني؛ ومن المفترض أن يبرز هذا لاحقا، بعد أن نهض العمل في الأشهر الأخيرة، من حافة السقوط والزوال النهائي عن الخارطة السياسية.

في بحر هذا الأسبوع، ستتكشف بموجب القانون، اتفاقيات الائتلاف المبرمة مع كل واحدة من الكتل البرلمانية. وبما أن الحديث عن كتل صغيرة، لكل واحدة هويتها السياسية، فإنها تريد الظهور أمام الجمهور كمن حافظت على برنامجها، ما يعني افتراضا أننا سنجد اتفاقيات تتضمن ألغاما في طريق الحكومة، على المستويين السياسي، والديني العلماني، وأيضا في الموقف من جهاز القضاء. فمهما حاول شركاء هذه الحكومة الابتعاد عن هذه الألغام، فإن كتل المعارضة من اليمين الاستيطاني والديني المتزمت، ستهتم في دفع هذه الألغام إلى الطريق، من خلال طرح مشاريع قوانين سيصطدم بها نواب الائتلاف.

في المقابل، وفي حال تخطت الحكومة حاجز ثقة الكنيست، ونجحت في الانطلاق في عملها لفترة جدية، بمفهوم لعام وأكثر، فإن الأضواء ستتسلط على زعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو، الذي سيواجه أصواتا، بقيت غائبة في السنوات الأخيرة، تطالبه بالتنحي، والتوجه لانتخاب رئيس جديد لليكود. وهناك شك في ما إذا سيخوض نتنياهو هذه الانتخابات، وفي حال ابتعد، فإن الستار سيسدل على الحياة السياسية لبنيامين نتنياهو (٧٢ عاما)، ليكون عالقا كليا بمحاكمته بقضايا الفساد، التي من الصعب معرفة مصيرها. رغم ذلك، من السابق لأوانه حاليا، إسدال الستار على حكم نتنياهو.

وحسب التقارير فإن المنافسة في الليكود قد بدأت، وإن بقي صوتها خافتا حتى الآن، بين من يتولى وزير المالية حاليا، يسرائيل كاتس، ورئيس بلدية القدس السابق، النائب نير بركات، ولكن مهما تكن هوية الرئيس الجديد لليكود، إذا لم يكن نتنياهو، فإنه لن يضمن تماسك الحزب خلفه.

حينما تشكلت الحكومة الحالية، قبل عام، برئاسة تناوبية بين نتنياهو وغانتس، قيل إن غانتس لن يصل لرئاسة الحكومة في التاريخ المحدد، ونتنياهو لن يسمح له بذلك، وهذا تحقق. وبالإمكان الاعتقاد بأن مصير تطلعات يائير لبيد للوصول إلى المقعد رقم واحد في الحكم الإسرائيلي لن يكون بعيدا عن مصير غانتس، خاصة وأن الحديث عن وصوله لرئاسة الحكومة هو في أيلول ٢٠٢٣، أي بعد ٢٧ شهرا من الآن، وهذا كثير جدا في السياسة الإسرائيلية المليئة بالقلاقل السياسية والحزبية.

### موجة غلاء جديدة وارتفاع كلفة المعيشة

تقول التقارير الاقتصادية الإسرائيلية إن إسرائيل على أبواب موجة ارتفاع أسعار جديدة في المواد الاستهلاكية الأساسية بنسب عالية نسبيا، إضافة إلى الارتفاع الحاصل في الأشهر الأخيرة. وما أضاء الضوء الأحمر في الأيام الأخيرة، كان التقرير الفصلي لشركة الألبان والأجبان المصنّعة والمحلاة، شتراوس، الذي قال إن الشركة تدرس رفع أسعار منتوجاتها.

ونظرا لكون الشركة من أكبر الشركات الإسرائيلية في هذا القطاع، وتتشارك مع شركات أخرى في بعض المنتوجات، يرى الخبراء والمحللون أن رفع أسعار منتوجات الشركة سيكون فاتحة لرفع أسعار منتوجات شركات أخرى.

وقالت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية في تقرير لها، إن الحديث جار منذ فترة ليست قليلة عن رفع أسعار المنتوجات الاستهلاكية، أسوة بالأسواق في دول العالم، ولكن حتى الآن، ارتفعت أسعار منتوجات وبضائع عينية في السوق الإسرائيلية، وإعلان شركة شتراوس من شأنه أن ينعكس على كل المنتوجات الغذائية الاستهلاكية الأساسية. ونقلت الصحيفة عن مسؤولين كبار في شبكات تسويق كبيرة، قولهم إن شتراوس لم تتوجه لهم حتى الآن، بأي قرار حول رفع الأسعار، وحسب قولهم، فإن أي قرار برفع الأسعار سيتم فحصه عينيا.

ويرى مسوقون كبار ومستوردون أن رفع أسعار المنتوجات والبضائع الغذائية هو أمر لا مفر منه، على ضوء استمرار ارتفاع أسعار المواد الخام في دول المنشأ، يضاف إليها ارتفاع كلفة النقل البحري، الذي حتى ولو تم تخفيف القيود المفروضة عليها في العام الأخير، بفعل جائحة كورونا، فإن ارتفاع أسعار النفط والوقود في الأسواق العالمية، سيساهم في رفع أسعار النقليات.

ويقول المحلل الاقتصادي سامي بيرتس، في مقال له في صحيفة «ذي ماركر»، «إن كلفة المعيشة في إسرائيل أعلى بحوالي ٢٠٪ من متوسط منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، لكن الحديث عنها متقطع: عندما تدق المدافع، وعندما يكون هناك وباء أو أزمة سياسية، يتم دفع هذا الجدل جانبا؛ وحينما تكون هناك فترة راحة في تدفق الأحداث، تطفو القضية مرة على السطح».

ويتابع: «إسرائيل عالقة منذ أكثر من عامين بدون حكومة فاعلة وبدون سياسة اقتصادية منظمة، وهي تنجرف من أزمة إلى أخرى. في ظل غياب ميزانية الدولة والإصلاحات الاقتصادية، تظل جميع المشاكل الهيكلية التي تنبع منها تكلفة المعيشة على حالها. ماذا تفعل إسرائيل؟ تطفئ الحرائق من حين لآخر، خاصة عندما يؤدي ارتفاع الأسعار إلى اضطرابات لدى المستهلكين ويهدد بمقاطعة الشركات أو الغضب من السياسيين. كانت هذه هي الحال في كانون الأول ٢٠١٨، عشية انتخابات الكنيست، عندما أعلنت العديد من شركات المواد الغذائية عن زيادات في الأسعار. وذلك بالتوازي مع نية زيادة أسعار الكهرباء والمياه».

وبحسب بيرتس، فإن «قصة غلاء المعيشة في إسرائيل هي عدم الرغبة في التعامل مع المشاكل الجذرية التي تسبب ارتفاع الأسعار، تعدد الاحتكارات والكارتيلات، البيروقراطية المرهقة، متطلبات التدريب باهظة الثمن، الإنتاجية المنخفضة وخطوط الإنتاج القديمة في العديد من المصانع».

وقد انعكس ارتفاع الأسعار على وتيرة التضخم المالي هذا العام، ففي الثلث الأول منه، بمعنى في الأشهر الأربعة الأولى من هذا العام، سجل التضخم ارتفاعا بنسبة ١,١٪، بمعنى أنه تخطى حاجز ١٪ منذ فترة طويلة جدا، وعلى الأقل، هي المرّة الأولى خلال عامين. وفي حال استمرت هذه الوتيرة، فإن التضخم المالي الإجمالي لهذا العام سيكون في المجال الذي حدده بنك إسرائيل المركزي، في العقدين الأخيرين، بأن يكون ما بين ١٪ كحد أدنى إلى ٣٪ كحد أقصى.

والمرّة الأخيرة التي كان فيها التضخم على هذا النحو في العام ٢٠١٣، وفي السنوات السبع اللاحقة كان التضخم دون ١٪، وفي أربع سنوات من هذه السنوات السبع، سجل التضخم تراجعا، بمعنى دون صفر بالمئة.

وعلى الرغم من ارتفاع وتيرة التضخم، إلا أن بنك إسرائيل يبقي حتى الآن نسبة الفائدة البنكية الأساسية عند مستواها الصفري، ٠,١٪، وحسب تقديرات الخبراء والمراقبين، فإن البنك لن يسارع إلى رفع الفائدة البنكية في هذه المرحلة، التي ما زال فيها التضخم يحوم حول نسبة الحد الأدنى، فيما الاقتصاد ككل، ما يزال يخطو الخطوات الأولى نحو إعادة عجلة الاقتصاد والسوق إلى وتيرة ما قبل مرحلة كورونا.

ولكن في المقابل، فإن بنك إسرائيل المركزي قد يقرر رفع الفائدة على قروض الإسكان، على ضوء الارتفاع الكبير في الطلب على القروض الإسكانية، وهذا يساهم فيه الارتفاع الحاد بأسعار البيوت، بمعدل سنوي بنسبة ١٠٪، في الأشهر الأربعة الأخيرة. ويتخوف بنك إسرائيل من نشوء «فقاعة عقارية» كتلك التي نشأت في الولايات المتحدة في العام ٢٠٠٧، وقادت إلى أزمة مالية واقتصادية كبيرة، عكست نفسها على الاقتصاد العالمي، وخاصة الدول المتطورة.

وتقول التقارير إنه في العام الماضي، ٢٠٢٠، وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية وإغلاق قطاعات واسعة من الاقتصاد، إلا أن حجم القروض الإسكانية التي طلبها الجمهور كانت أعلى بنسبة ١٢٪ من العام الذي سبق، ٢٠١٩.

ومن شأن رفع الفائدة على القروض الإسكانية، أن يزيد عبء التسديد على المدينين، وهذا من شأنه أن يعكس هو أيضا على وتيرة التضخم المالي.

وكان تقرير صندوق النقد الدولي، الذي نشر في مطلع أيار ٢٠٢١، قد أشار إلى أن إسرائيل تحل في المرتبة الـ ١٩ من حيث معدّل الناتج العام بالنسبة للفرد كحساب مجرّد، وأن حصة الفرد من الناتج بلغت في العام الماضي ٤٣٦٨٩ دولار. إلا أنه في حساب آخر، وحينما يتم احتساب معدل الناتج مع القوة الشرائية، فإن إسرائيل تهبط إلى المرتبة الـ ٣٥ عالميا، من أصل ١٩٤ دولة يتم فيها احتساب الناتج للفرد، ويصبح ٤٠٥٤٧ دولارا للفرد. وقالت صحيفة «ذي ماركر» إن الفجوة الكبيرة بين حصة الفرد من الناتج بحساب مجرد، وحصة الفرد من الناتج على أساس القوة الشرائية، نابعة من غلاء المعيشة في إسرائيل، بحسب ما يؤكد خبراء الاقتصاد.

## كلمة في البداية

## فلسطينيو الداخل لم يغادروا مهداف سياسة القمع الإسرائيلي

**بقلم: أنطوان شلحت**

في هذا العدد من «المشهد الإسرائيلي» ثمة تركيز خاص على علاقة إسرائيل والأكثرية اليهودية فيها بالفلسطينيين في الداخل، وذلك بعد أن أعادتهم الهبّة الشعبية الفلسطينية المتدحرجة إلى صدارة الاهتمام مرة أخرى.

وهو تركيز نقوم به من زاويتين، مع العلم بأنه ممكن أيضاً من زوايا عديدة أخرى: الأولى، زاوية النظرة الإسرائيلية العامة حيالهم والتي لا تنفك ترى فيهم بمثابة عدو داخلي وطابور خامس ومثار قلق استراتيجي، ما يستلزم استمرار التعامل معهم بمقاربة أمنية فقط. والزاوية الثانية، هي التنائي عن الاستثمار في التربية على مناهضة العنصرية حيال الفلسطينيين والعرب عموماً، كما تثبت ذلك التقارير الإسرائيلية الرسمية على نحو دوري، بما يخدم تكريسها ضدهم كجنس بشري أدنى، غير مستحق لأي حقوق جماعية. وبموجب ما يقرّ به حتى عدد كبير من الباحثين الإسرائيليين فمن الخطأ الجسيم الاعتقاد بأن المؤشرات إلى تغلغل فكرة دمج فلسطينيي الداخل في الاقتصاد الإسرائيلي داخل صفوف جهات مسؤولة كثيرة بمن فيها بعض صناع القرار، من شأنها أن تنطوي على مؤشر إلى استبطان فكرة استحقاقهم حقوقا جماعية. وهذا ما يؤكده مثلا المقال الخاص المترجم في هذا العدد لأحد هؤلاء الباحثين.

لا شك في أن أحد أبرز الأمور التي برهنت عليها الهبّة، لدى قراءة تداعياتها من وجهة نظر إسرائيلية، أن الفلسطينيين في الداخل ما زالوا في مهداف سياسة القمع والاستعلاء والاستعداء الإسرائيلية. ولا يجوز القول بأي حال بأنها هي من أعادتهم إلى هذا المهداف لأنهم لم يغادروه أصلاً حتى في ذروة التعبير عن «لهاث» إسرائيل وراء دمجهم اقتصادياً ومن ثم سياسياً، مع وجوب ملاحظة أن محاولات هذا الدمج الأخير، كما تبدّت خلال أزمة إسرائيل السياسية الحالية، لم تغادر غايتها الأداتية الصرف، وبالتأكيد لن تغادرها برسم الهبّة الأخيرة.

وتحتاج التحليلات الإسرائيلية التي تناولت هبّة الفلسطينيين في الداخل إلى وقفة أوسع، وإلى أن تحين وقفة كهذه في قادم الأيام ينبغي أن نشير إلى أن أول ما يتعيّن ملاحظته هو نشوء حالة جليّة من التعبئة العامة للمؤسسة الإسرائيلية، السياسية والأمنية، والأكاديمية والإعلامية، للوقوف في شبه إجماع في صفّ معارضة هذه الظاهرة ومحاربتها، والإلحاح الشديد على الدعوة إلى الخوض في ملف الفلسطينيين في إسرائيل، بعد أن اعتبرته بالمطلق ملفاً شديد الإشكالية والخطورة، ويستدعي «علاجاً فائقاً وحاسماً». وقد بدأت التعبئة العامة بكبار المسؤولين والوزراء وأعضاء الكنيست، لتنتهي بـ«جيش الخبراء» في «الشؤون العربية»، وكبار المعلقين والمحللين السياسيين والصحافيين وصغارهم، مروراً بمعاهد الدراسات والأبحاث والتخطيط السياسي على اختلاف أهوائها ومشاربها. وحالة التعبئة العامة هذه لم تظل منحصرة في نطاق التعبير عن المواقف النظرية أو التأليبية أو الريبية، وإنما انتقلت إلى مستوى الممارسة التطبيقية عبر المنحى الترهيبي التقليدي.

كما نشير إلى أن السمة الغالبة على موقف المؤسسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين في الداخل خلال الأعوام الأخيرة هي أنهم «خطر أمني» أو «عدو داخلي». ومع أنها سمة متأثرة، إلى حدّ بعيد، بالموقف الإسرائيلي الثابت، إلا إنها شهدت تصعيداً يثقب العين منذ العام ٢٠٠٠ الذي شهد هبّة أكتوبر. وبمراجعة سريعة للأعوام الأخيرة، كما توقفنا في أكثر من مناسبة، بوسعنا أن نرى أن الجهد الأساس الذي بذلته حكومات بنيامين نتنياهو كان مُوجّهاً نحو غاية واحدة: قمع التطلعات السياسية للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل. وما زلنا نذكر أن ألوف بن، رئيس التحرير الحالي لصحيفة «هآرتس»، أكد قبل أعوام كثيرة أنه على الرغم من أن تصعيد التوتر الداخلي مع الفلسطينيين في الداخل يقترن بشكل عام بعدد من الوزراء في حكومات نتنياهو إلا أن هؤلاء ليسوا أكثر من مجرد حاملين للراية، ويختبئ وراءهم رئيس الحكومة نفسه، وشدّد على أن هذا الأخير هو المبادر والمحرّك لهذه السياسة، على الرغم من أنه يقلّل من الحديث حول الموضوع ومن التحريض ضد العرب.

وأوضح بن آنذاك أن «نتنياهو يرى أن إسرائيل هي جزء لا يتجزأ من الغرب وثقافته. وتاريخ العرب وثقافتهم ولغتهم لا تثير فضوله»، وأشار إلى أن نتنياهو كشف عن سياسته ودوافعه خلال الدورة الثالثة لمؤتمر هرتسليا حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، في العام ٢٠٠٣، عندما كان وزيرا للمالية في حكومة أريئيل شارون، لكن أقواله لم تحظ بصدى كبير في ذلك الوقت، غير أن التدقيق فيها الآن من شأنه أن يوضح المقاربة التي يتم تطبيقها من جانب حكومته إزاء العرب في الداخل.

ولدى العودة إلى خطاب نتنياهو هذا نقرأ فيه قوله: «إننا نواجه مشكلة ديمغرافية أيضاً، لكنها غير متركزة في عرب فلسطين وإنما في عرب إسرائيل. لا توجد لدينا أي نية للسيطرة على السكان الفلسطينيين، ولذا فإن المشكلة الديمغرافية لن تكون قائمة هناك عندما ينتقل هؤلاء السكان إلى السيادة الفلسطينية. وقد حددنا في وثيقة الاستقلال أننا نقيم دولة يهودية وديمقراطية. دولة يهودية أولا وقبل أي شيء، وبعد ذلك ديمقراطية. وكي لا تلغي الديمقراطية الطابع اليهودي للدولة، يجب ضمان أغلبية يهودية. إن مسألة العلاقة بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية هي قبل أي شيء مسألة مزدوجة، مسألة نسيج العلاقات والقدرة على دمج هذه الأقلية في حياة الدولة وفي الاقتصاد والمجتمع من جهة أولى، ومسألة العدد من جهة أخرى. وإذا ما اندمج السكان العرب بشكل رائع (في الدولة) ووصل عددهم إلى ٣٥ بالمئة أو ٤٠ بالمئة من مجمل عدد سكان الدولة، عندها ستصبح الدولة اليهودية ملغية وتتحول إلى دولة ثنائية القومية. ولو بقيت نسبتهم كما هي عليه الآن، أي حوالي ٢٠ بالمئة، أو حتى أصبحت أقل، لكن العلاقات بقيت متسمة بالصرامة والتحدي والعنف وما إلى ذلك، فإنه في هذه الحالة أيضا سيتم مس ادعائنا بشأن النسيج الديمقراطي. ولذا نحن بحاجة إلى انتهاج سياسة توازن بين هذين الأمرين. وقبل أي شيء يتعين علينا أن نضمن أغلبية يهودية في دولة إسرائيل»!

مدار الاسرائيلي
المشهد

# «لافاميليا»: المنظمة الساعية لأن تكون الأكثر عنصرية وتطرفاً في العالم!

كتب عبد القادر بدوي:

«لافاميليا» في «بيتار القدس».

يمكن القول إن انتشار ظاهرة المنظمات والجمعيات العنصرية والمتطرفة- والعنصرية والتطرّف هنا موجّهان ضد كل ما هو عربي بشكل رئيس- هي سمة ملازمة للمشروع الصهيوني منذ بدايته، ولاحقاً، دولة إسرائيل، كاستمرار، وكأداة تنفيذ للمشروع. وهذه الظواهر يُمكن تفسيرها بسهولة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار البنية الاستعمارية الاستيطانية الإحلالية لهذه الدولة وجوهرها الذي يُسهم في إطلاق العنان لهذه المنظّمات، بل وشرعنتها في أغلب الأحيان، كونها لا تختلف معها من حيث الجوهر، وإن وِجدت بعض الاختلافات على صعيد الممارسات والسلوكيات. وفي سياق الحديث عن منظمة «لافاميليا»- كمنظّمة يمينية عنصرية متطرّفة- لا يجوز لنا إغفال حقيقة أن انتشار المنظمات والجمعيات اليمينية والاستيطانية، وكذلك المنظمات التي تعمل في مجالات الحياة المختلفة، هي سمة غالبة للسنوات الأخيرة، خصوصاً بعد هيمنة اليمين الصهيوني بكل ما يتضمّنه من قيم وممارسات وأدوات خطابية، على نظام الحكم، والذي يسعى بشكل مسعور للهيمنة على كل قطاعات المجتمع الإسرائيلي الأخرى، في إطار سعيه لإعادة كتابة تاريخ دولة إسرائيل بعد عقود طويلة من «الإقصاء» والغياب، وهو الأمر الذي نجد ترجمته العملية في العداء الشديد لكل ما هو عربي، أو لكل ما هو «آخر» بالمفهوم الصهيوني.

بدايةً، تُحيل لفظة «لافاميليا» إلى كلمة (La Familia) في اللغتين الإسبانية والإيطالية، وتعني لغوي العائلة. أما الإحالات التي تحملها تسمية المنظمة بهذا الاسم فهي ليست بعيدة عن الأصل اللغوي للكلمة، وقد تم اختياره تيمّناً بأفلام المافيا الإيطالية. كما أن اختيار تسمية العائلة يأتي بناءً على رؤية المنظمة لنفسها على أنها المحافظ على قيم «العائلة اليهودية». والعائلة هنا، نقية؛ متفوقة؛ مُغلقة وعنصرية؛ أي تلك العائلة اليهودية- كما عرّفتها الصهيونية في مقابل «الآخر» العربي الفلسطيني منذ أن تحولت أنظار قادتها لفلسطين؛ كوطن قومي مُستقبلي، باعتباره المكان الأنسب لتحقيق مشروعهم الاستعماري ذي البُعدين الديني الخلاصي، والاستشراقي الأوروبي.

تأسّست منظمة «لافاميليا» في العام ٢٠٠٥ على يد نشطاء وأعضاء يهود كانوا قد نشطوا سابقاً في المنظمة المعروفة باللغة العبرية باسم «غوف هأريوت» والتي تعني بالعربية «عرين الأسود». [1] وفي إطار السعي لإعادة تنظيم رابطة مشجّعين جديدة لفريق «بيتار القدس» لكرة القدم، بهدف تنظيم حضور المشجعين للمباريات وتأمين المواصلات والأعلام والألعاب النارية والهتافات... وغيرها من الأمور اللازمة للتشجيع، وقد تم فعلاً الاعتراف بها كجسم رسمي تابع للفريق (رابطة المشجّعين) في بداية العام ٢٠٠٦ من قبل إدارة نادي «بيتار القدس».

وعلى الرغم من الخطاب والسلوك العنصري والمتطرّف الذي يصبغ خطاب وسلوك أعضاء هذه المنظمة- فإن الوظيفة تنطوي على دلالات مضلّلة رغم دقّتها؛ إذ تروّج المنظمة نفسها على أنها «رابطة مشجّعين» لفريق كرة القدم الإسرائيلي المعروف «بيتار القدس» فقط. لكن، يشتهر أعضاء هذه المنظمة عملياً بعنصريتهم ضدّ كل ما هو غير «يهودي»، وبهتافاتهم وشعاراتهم المسيئة للعرب؛ إذا أصبحت شعارات: «الموت للعرب»؛ «إسرائيل هي دولة اليهود فقط»؛ «بيتار سيبقى نقياً للأبد» بمثابة هوية لهم؛ يردّدونها أثناء المباريات وخلال المسيرات التي تنظّمها المنظمة بعد انتهاء المباريات والتي تتخلّلها عمليات تخريب وإرهاب واعتداءات على العرب وممتلكاتهم.

يرفض أعضاء هذه المنظمة وجود أي لاعب عربي ضمن فريقهم «بيتار القدس»، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحدّ؛ بل يهاجمون بعنف شديد الفرق اليهودية الأخرى التي يتواجد ضمن تشكيلتها لاعبون عرب، وغالباً ما تشهد المباريات التي تجمعهم بالفرق العربية أو تلك اليهودية التي يلعب فيها لاعبون عرب اعتداءات لفظية وجسدية إلى جانب الهتافات العنصرية واليافطات التي تتضمّن الشتائم والعبارات المسيئة للعرب. وقد وصلت ذروتها في أحيانٍ عديدة لمحاولات القتل- على سبيل المثال لا الحصر كما حدث في العام ٢٠٠٧ عندما تعرّض مواطن عربي لاعتداء وحشي من قِبل مجموعة كبيرة من أعضاء هذه المنظمة؛ وكذلك في العام ٢٠١٢ حينما قام أعضاء هذه المنظمة بمهاجمة الممتلكات العربية وتحطيمها؛ وفي العام ٢٠١٣ عندما أحرق أعضاء المنظمة مجمّع تدريب فريقهم «بيتار القدس» بسبب موافقة النادي على ضم لاعبَين مسلمَين للفريق. [2]

وعلى الرغم من هذا الخطاب العنصري والسلوك الهمجي العلني وعمليات الإرهاب والتخريب التي تطال كل ما هو عربي، إلا أن الفريق وإدارته لا يسعون لإدانته، وهذا ما ينطبق أيضاً على المستوى السياسي الذي يرى في المنظمة تعبيراً حقيقياً عن اليمين الصهيوني بكل ما يحمله من قيم وتوجّهات ومضامين خطابية، وهذا ما يُفسّر وجود بعض الساسة ضمن عضوية هذه المنظمة، على سبيل المثال لا الحصر؛ أفيغدور ليبرمان رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، وعضو الكنيست والوزيرة عن حزب الليكود ميري ريغف التي عبّرت مراراً عن إعجابها الكبير بهذه المنظمة.

بالإضافة لذلك، تتضمّن القاعدة الجماهيرية لهذه المنظمة إسرائيليين من كافة القطاعات، بما في ذلك ضبّاط وجنود في الجيش، وهو الأمر الذي كشفت عنه صحيفة «هآرتس» بعد أن أقدم أحد الجنود (برتبة ضابط) - وهو أحد أعضاء هذه المنظمة- على محاولة قتل أحد مشجّعي فريق «هبوعيل تل أبيب» على خلفية «قومية». وعلى الرغم من الترويج الإعلامي والسياسي، الذي يتصاعد في أعقاب كل حادثة من هذا القبيل، وبوجود مساع حقيقية للشرطة والأجهزة القضائية الإسرائيلية لمحاربة مظاهر العنصرية والتطرّف في هذه المنظمة، يكتسب هذا الترويج قوة حين تلجأ أجهزة الشرطة لزيادة قواتها عشية إقامة مباريات هذا الفريق، إلا أن غالبية الاعتقالات التي تتم لأعضاء هذه المنظمة حتى على خلفية أحداث كبرى، كمحاولات القتل، لا يتم فيها تقديم لائحة اتهام ويتم الإفراج عنهم لاحقاً، وهو الأمر الذي يُفسّره البعض نتيجة لغياب الرادع السياسي والأمني، بل ويراه البعض على أنه نتيجة طبيعية لأجواء العنصرية التي يبثّها ويُشجّع عليها التحريض الذي يُمارسه السياسيون عبر المؤسسات الرسمية، [3] ما يجعل أعضاء هذه المنظمة يشعرون بالأمان والحماية، بل ويُقدّمون أنفسهم على أنهم المنظمة الوحيدة التي تسعى للقضاء على مظاهر «العنصرية والتطرّف» بين مثيلاتها من «روابط المشجّعين».

ورغم المحاولات العديدة التي يسعى أعضاؤها ومؤسّسوها لحصر دور منظّمتهم في الجانب الرياضي، خصوصاً إعلامياً في إطار دفاعهم عن «نقاء» المنظّمة واعتدالها؛ إلا أنه من السهولة بمكان اعتبارها منظّمة عنصرية إرهابية متطرّفة تعمل برعاية القانون الإسرائيلي وبدعم مُضمَر من القيادات الصهيونية اليمينية التي تُبدي على الدوام إعجابها وفخرها الشديد بهذه المنظمة وبأعضائها وترى في مظاهر العنف والإرهاب والعنصرية الصادرة عن أعضائها مجرّد «أخطاء بشرية» ناجمة عن توجّهات فردية ولا تُمثّل المنظمة ككّل. كما أن امتناع الأجهزة القضائية والشرطية الإسرائيلية عن مُحاربة مثل هذه الظاهرة بشكل جدّي- كما تمتنع عن محاربة غيرها من مظاهر العنصرية والتطرّف الموجّهة ضدّ العرب بشكل رئيس- ليس مُستغرباً؛ إذ أن الدولة بأجهزتها ومؤسساتها أُقيمت لخدمة مشروع استيطاني استعماري إحلالي يسعى، ولا يزال، لنفي وإبادة «الآخر» العربي الفلسطيني مادياً ومعنوياً بشتّى الطرق والوسائل.

إجمالاً؛ إن مثل هذه الظواهر لا يتم النظر لها إسرائيلياً على أنها نتيجة طبيعية وجوهرية للبنية الاستعمارية الاستيطانية وامتداد لها، بحكم امتثالها لنفس المنطق (منطق الإبادة والنفي) الذي يحكم خطاب وسلوك إسرائيل كدولة استعمار استيطاني إحلالي. وإن وجود بعض الجهات الإسرائيلية المطالبة بمحاربة هذه الظاهرة، وغيرها من ظواهر العنصرية، دون الالتفات للبنية يُفقدها مصداقيتها ونواياها طالما بقيت تنظر إليها كتفاصيل ثانوية، وتصرف النظر عن الجوهر والبنية التي أسّست لمثل هذه الظواهر، وشرّعت وجود هذه المنظمات، بخطابها، وفعلها المستمرّ من عقودٍ طويلة.

## (هوامش)

١. أول رابطة مشجّعين لفريق "بيتار القدس"، وهي أول جسم منظم للفريق منذ إقامته، وكان يدمج بين وظيفته كرابطة جماهيرية للتشجيع، وجسم مُتماه مع التوجه السياسي لليمين "القومي" الصهيوني ويحمل قيمه وخطابه، وبعد خلافات عديدة بين الفريق الذي يُديرها، تقرّر حلّها نهائياً في نهاية الموسم الرياضي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤.

٢. "اختبار لافاميليا"، صحيفة «هآرتس»، 07.10.2015، https://www.haaretz.co.il/opinions/editorial-articles/1.2745441 (آخر استرجاع 29.05.2021).

٣. المصدر السابق.

# عدد جديد من «قضايا إسرائيلية» يتركز حول التطبيع مع دول عربية

رام الله: صدر، حديثاً، عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» العدد ٨١ من فصلية «قضايا إسرائيلية»، ويضم مساهمات تعالج موضوع التطبيع الإسرائيلي مع دول عربية، إلى جانب تحليل عدد من ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية على أصعدة إعادة هندسة الحيز المكاني، والاشتغال على وعي ضحايا الاحتلال والأدوات المستخدمة في ضبطهم.

تحت عنوان «مرحباً بالقادمين إلى يوتوبيا المال: إسرائيل، الإمارات المتحدة ورأسمالية الكارثة» تعتبر إيلات ماعوز أن إسرائيل والإمارات ليستا لاعبتين هامشيتين في النظام العالمي المتجدد، وأن اتفاق السلام بينهما ليس قضية هامشية لليسار المعادي للعنصرية والرأسمالية، فهذا الاتفاق، وفق ماعوز «مؤشر على مسار تطور رأسمالية عرقنة في عصرنا، كما أنه يشير إلى الشكل الذي تطورت فيه البنية الطبقية الداخلية، والعلاقات المتغيرة بين اليهود والفلسطينيين، الأشكناز واليهود الشرقيين، داخل الخط الأخضر وفي المناطق المحتلة».

على الصعيد نفسه، يحاول أمير مخول حلّ ما يسميه «لغز» الموقف المصري من التطبيع وحيرة إسرائيل، موضحاً أن مراكز الأبحاث الإسرائيلية لا تنشغل في مناقشتها مسألة التطبيع مع مصر بالعلاقات بين الشعبين برؤية مستقبلية، بل تعكس انشغالًا بالأمن القومي والمصالح الإسرائيلية العليا التي تفضل السلام البارد بشرط استدامته.

ويرى مخول أن إسرائيل لا تشعر، في المقابل، بالأمان تجاه موقف الشعب المصري بتياراته المختلفة، لذلك تنشغل ضمن قراءة التطبيع في مسائل مثل: تحديث الجيش المصري وتسليحه، طموح مصر الحالي لاستعادة دورها الريادي كدولة إقليمية عظمى على مستوى المنطقة العربية وإفريقيا وشرق المتوسط، وهذا ما قد يشكل تهديداً للسلام البارد. مقابل ذلك، نرى أن إسرائيل لا يشغلها التطبيع بحدّ ذاته ولا الرأي العام المصري حين تقرر مساندة إثيوبيا في النزاع على مياه النيل.

وفي مراجعته لتطبيع العلاقات بين المغرب وإسرائيل، يعتبر جمال زحالقة أن السياق السياسي لالتحاق المغرب بركب التطبيع يتمثل باتباع سياسة التراجع في العلاقات مع العالم العربي، عدا السعودية، وتفضيل العلاقات الإفريقية والدولية لتحقيق المصالح.

يقول زحالقة: إن المغرب، كدولة، وقع هو أيضاً ضحية انهيار النظام العربي في ظل تعزيز هيمنة قوى الثورة المضادة، وترسيخ سياسات الاستبداد، وتعميق التبعية للولايات المتحدة ومعها إسرائيل، مضيفاً: إن السياق السياسي وحده لا يفسّر التطبيع المغربي، الذي له جذور تاريخية في العلاقة مع إسرائيل تعود إلى الخمسينيات.

ويضم العدد مقالة للباحث وليد حباس، تحت عنوان «بين سياسات الاستيعاب والاستيعاب الذاتي: منصور عباس لا يقرأ اليمين الصهيوني جيداً»، تعالج مستجدات المشهد السياسي الفلسطيني في الداخل، بالاستناد إلى علاقة المستعمِر - الأصلاني، عبر إجراء بعض المقارنات التاريخية مع تجارب استعمارية أخرى.

وترى المقالة أن خطاب منصور عباس يشكل لحظة فارقة على مستوى العمل السياسي / الحزبي للفلسطينيين في إسرائيل بحيث يمهد الطريق للتنازل عن وضعية الأصلاني التي حافظت عليها الأحزاب العربية داخل إسرائيل على الرغم من انخراطها في الكنيست.

وفي ورقة تحت عنوان «رسم خريطة الاحتلال: الأدائية والهوية الإسرائيلية الهشة» تحلل ميخال هَس إجراءً عسكرياً روتينياً يمارسه جيش الاحتلال هو «إجراء رسم الخرائط»، حيث يعمد الجنود فيه إلى رسم خرائط منازل المدنيين، أو جمع التفاصيل الشخصية عن الأُسر أو التقاط صور لأفرادها. ولا تجري أرشفة «المعلومات» التي تُجمع أثناء الإجراء ولا يجري تمريرها إلى أجهزة المخابرات.

وبالنظر إلى أن هذه الوثائق المُعدّة لا تُجمع، يتعلق السؤال الجوهري الذي تطرحه هذه الورقة بطريقة عمل «رسم الخرائط» بوصفه ممارسة من ممارسات الحكم، والطريقة التي يرتبط بها بالهوية الاستعمارية الإسرائيلية.

يضم العدد مقدمة كتاب «دبلجة الحيز المكانيّ - عن النقد والتصحيح» لأورن يفتاحئيل تتناول السيرورة الكولونيالية الاستيطانية التي غيّرت خارطة فلسطين في القرن الماضي على نحو مطلق، ويستكشف وفق مؤلفه «الأبعاد الحقائقية، البحثية والسياسية للسيرورة انطلاقاً من التأمل في الحيز والسيرورات الحاصلة فيه» معتمداً على «تحييد الأيديولوجيات واعتماد الدقة في استعمال المصطلحات المشحونة».

وفي العدد مقال تحت عنوان «قراءة نقدية لخطاب حقوق الإنسان في القائمة العربية المشتركة»

لسونيا بولس، يعتبر أن «المشتركة» همّشت منذ بداية طريقها قضايا حقوق إنسان «خلافية»، وأنها لم تكن خجولة جداً في الترويج لهذه الحقوق فحسب، وفق الكاتبة، فعندما تعرضت لانتقادات علنية حول مواقفها من قضايا «خلافية»، قامت بترويج خطابات دفاعية من شأنها نزع الشرعية عن بعض حقوق الإنسان.

وتحت عنوان «هل كان هذا الانفجار الكبير؟» يراجع ليف غرينبرغ جولات الانتخابات الإسرائيلية الأربع في السنوات ٢٠١٩ – ٢٠٢١، على خلفية الفرضية الأساسية لنظرية «الانفجار الكبير»، التي وضعها رامون، ومفادها أن عملية أوسلو هي نتيجة صراع قومي يتم حلّه بالفصل، من خلال تجاهل بُعده الاستعماري. أما الفرضية الثانية فهي أن اليسار واليمين يعبران فعلاً عن مواقف سياسية مختلفة، وليس، مثلما سيستنتج الكاتب هنا، أن أسطورتين قوميتين تمنحان شرعية مختلفة لنظام التفوق اليهودي: أسطورة الوعد بأرض إسرائيل الكاملة لدى اليمين، وأسطورة الأمن لدى اليسار.

أما الباحث يسري خيزران، فيقدم قراءة في الموقف الإسرائيلي من الأزمة السورية منذ اندلاع الثورة وحتى التطورات الأخيرة المرتبطة بفشلها ورجحان كفة النظام وتعاظم الوجود العسكري الإيراني، يقدّم لها بتعريف للاستشراق الإسرائيلي وقراءته الحالة التاريخية لسورية المعاصرة.

ويقدم الباحث أنس إبراهيم مداخلة تحت عنوان «الشخصيّة الوظيفيّة في السّينما الإسرائيليّة: (فالس مع بشير) نموذجاً» تتضمن تحليلاً للشخصيّة العسكريّة الإسرائيليّة في الفيلم بوصفها شخصيّة وظيفيّة؛ أي الشّخصيّة التي تُفكّرُ بنفسها كجزءٍ من منظومة سلطويّة تتجاوزها، وفي الآن ذاته تحتَويها أيديولوجياً وفِكرياً. توظّفُ الورقة عمل عالم النّفس الاجتماعيّ الأميركيّ، ستانلي ميلغرام، الذي ركّزَ على دِراسة انصِياع الأفراد في المجتمعات الحديثة للسّلطة من خلال عدد من التجارب المخبريّة والمقالات النّظريّة.

ويتضمن العدد زاوية أدبية من إعداد الباحث مالك سمارة، تحت عنوان «إيريز بيطون: الشرقي يزاحم الأشكنازي على ساحة الرمز»، وعرضاً موجزاً لأحدث الإصدارات الإسرائيليّة من إعداد: علي زبيدات.

# قانون الهيمنة الإثنية ونظام الفصل العنصريّ: عن الملاحقة الأمنيّة الإسرائيلية

اللد في ٢٣ أيار الماضي بعد اعتداءات المستوطنين. (أفـب)

كتب أنس إبراهيم:

في الرابع والعشرين من أيّار ٢٠٢١، أعلنت الشّرطة الإسرائيليّة عن إطلاق عمليّة اعتقالاتٍ مُوسَّعة في مناطق ١٩٤٨، تهدِفُ إلى اعتقال المتظاهرين الذين شاركوا في "أعمال الشّغب"- على حدّ وصفِ وسائل الإعلام الصهيونيّة [١] - ولكن دون الإشارة إلى هويَّتهم القوميّة للمحافظة رسمياً على اعتِبار العمليّة تندَرجُ في إطار استعادة القانون والنّظام في إسرائيل، ولكنّ الواقع أنّ العمليّة تستهدفُ الفلسطينيين تحديداً ولا تلتفتُ في خلفيّتها السياسيّة أو الأيديولوجيّة إلى حقيقة ارتكاب المستوطنين الصهاينة خلال الهبّة الأخيرة، العديد من الجرائم منها إطلاق النّار على الشّهيد محمّد كيوان (١٧ عاماً) وقتل الشّهيد موسى حسونة من قبل الشّرطة في بداية الأحداث ما أدّى إلى تصعيد احتجاجات الفلسطينيين في الدّاخل ضدّ السياسات القمعيّة الاستيطانيّة الصهيونيّة، وضدّ مخططات الاستيطان في مدينة القدس المحتلّة وعلى وجه الخصوص مخطط تهجير أهالي حيّ الشّيخ جرّاح، ومحاولات المستوطنين المتطرّفين المتكرّرة لاقتحام المسجد الأقصى. وبحسَب وصف وسائل الإعلام الصهيونيّة مرّة أخرى، فإنّ الهدف غير المُعلَنُ للعملية الأمنيّة، هو "تصفية حساب" مع "العناصر الإجراميّة" النّاشطة في القطاع العربيّ، بعد موافقة وزير الأمن الداخليّ أمير أوحانا ومفوّض الشرطة الجنرال كوبي شبتاي، على إطلاق عمليّة "النّظام والقانون Law and order"؛ وهي التسمية التي تُضفي طابع الحياد الرسميّ على عمليّة أمنيّة تستهدِفُ "عناصر إجرامية"، لكنّها في الواقع تستندُ إلى خلفيّة إثنيّة أيديولوجيّة عنصرية تندرج في إطار السياسة الصهيونيّة المعتادة التي تتعامل مع الفلسطينيين في الداخل على أنّهم خطر أمنيّ على الدّولة، أو طابور خامس، أو "حصان طروادة قوميّ"، يعملُ من الدّاخل على زعزعة أمن ونظام "الدّولة اليهودية".

"على المرء أن يسأل، قانون مَن، وأيُّ نِظام؟" [٢] هذا كانَ سُؤال الكاتب الإفريقيّ الأميركيّ جيمس بالدوين في العام ١٩٦٤، للخطاب السياسيّ الأميركيّ الرّسميّ والمؤسّسة الأمنيّة الأميركيّة البيضاء التي كانت تعملُ على تفتيت، شرذَمة وتصفية حركات الحقوق المدنيّة، والاحتجاج ضدّ حرب فييتنام، وحركات يساريّة، مثليّة ولاتينيّة أخرى، تقاطعَتْ نضالاتُها السّلميّة وغير السّلميّة ضدَّ السياسات الإثنيّة العُنصريّة القمعيّة التي اتبعتها المؤسّسة الرّسميّة الأميركيّة في مواجهة كلّ المجموعات الإثنية من غير البيض، فارضةً عليها حالة من "الحياة العارية" التي وضعت أجسادهم المتهالكة تحت خطّ الفقر، وجعلتها عُرضةً للقتل والاستباحة من دون تبعاتٍ قانونيّة أو قوانينَ تُحرّم المساس بها كالأجساد البيضاء، وبلا أيّ نوع من أنواع التمثيل السياسيّ الفعال الذي يمثّل مصالح هذه المجموعات الإثنية ويدافع عن مجتمعاتها المهمّشة.

تلك كانت فَتْرة عصيبة على المؤسّسة الأمنيّة الأميركيّة التي طوَّرت نوعاً من الأيديولوجيا الدّاخليّة التي صنَّفَت الأميركيّ الأفريقيّ الأسود والمجموعات اليساريّة الماركسيّة المُعادية للنظام الرّأسماليّ، وتحديداً تحالفُ هذين التيارين؛ صنَّفتهُم كخطر أمني يمسُ بصميم الحياة الأميركيّة، وأعداء للشعب الأميركيّ وتقاليده الاجتماعيّة العريقة، وطابوراً خامساً يتعاون مع العدوّ الشيوعيّ السوفييتي من الدّاخل كـ"حصان طروادة القوميّ" العربيّ في إسرائيل الذي يشكّلُ تهديداً أمنياً وعسكرياً بالتعاون مع جهاتٍ خارجيّة.

وكان أن شكّلت هذه الأيديولوجيا مُبرّراً ومحفّزاً لاستخدام أساليب تجسّسية، وتنفيذ عمليّات مخابراتيّة ضدّ هذه المجموعات من جهة، واستخدام القمع الشّرطيّ العنيف بشكلٍ مُفرط في مواجهة التظاهرات مثلما حدَثَ في فضّ تظاهرات شيكاغو العام ١٩٦٨ التي تبعت اغتيال القائد السياسيّ الأميركيّ الأسود، القسّ مارتن لوثر كينغ. في ذلك العام، اندلعت المظاهرات في أكثر من ١٠٠ مدينة أميركيّة رئيسة مخلّفة أضراراً ماديّة تزيدُ قيمتها عن ٥٠ مليون دولار، وأدّت إلى مقتل ٣٩ أميركيّا من بينهم ٣٤ أميركيّا أسود، واعتقال ما يزيد عن ٢١٥٠ شخصا في شيكاغو وحدها [٣] . وأيضاً، عملت هذه الأيديولوجيا على تبرير سياسة الإعدام الميدانيّ والاغتيالات التي نفّذتها الشّرطة الأميركيّة على مدار ١٠ سنوات بشكلٍ مُباشر، أو مِن خلال عُملاء متخفّين من الداخل؛ ومن بينها اغتيال مارتن لوثر كينغ في الرابع من نيسان ١٩٦٨، واغتيال مالكوم إكس في الواحد والعشرين من شباط ١٩٦٥، واغتيال فريد هامبتون في الرابع من كانون الأول ١٩٦٩.

ولكن، وفي العام ١٩٦٨، ظهَرَ المرشّح الرئاسيّ ريتشارد نيكسون ليُعلِنَ عن أساس حملته الانتخابيّة في عِبارةٍ تبدُو مألوفة في السياق الصهيونيّ اليوم في العام ٢٠٢١: النّظام والقانون Law and Order. وعلى ما يبدو فإنّ بنيامين نتنياهو اليوم، يُحاول، مثل نيكسون، أن يطرحَ نفسه بصفته الرّجل القادر على استعادة "النّظام والقانون"، فاختار أن يكون اسم حملته الأمنية الانتقاميّة من الفلسطينيين في الداخل، هو نفسُ اسم الحملة الأمنيّة الانتقاميّة الأميركيّة الخاصّة بنيكسون من السّود في أميركا خلال ستّينيات القرن الماضي؛ وللمفارقة، فالمَصادر الخِطابيّة الإثنيّة العُنصريّة والذّهنيّة الأمنيّة في التّعامل هي نفسها التي حوّلت حياة كلّ من الفلسطينيين في إسرائيل والسود في أميركا إلى حالة من "الحياة العارية" التي تسجُن، تستبيح، تُهمّش وتقتل الأجساد الفلسطينيّة والسّوداء.

## تاريخ سيادة المنطق الأمنيّ في التّعامل مع الفلسطينيين في مناطق ١٩٤٨

يعودُ تاريخ المنطق الأمنيّ في التّعامل مع الفلسطينيين إلى ما قبل نكبة عام ١٩٤٨، منذُ أن بدأ اليشوف الصهيونيّ في بناء الكيبوتس الاستيطانيّ على شكلِ ثُكَنٍ عسكريّة، لحماية المشروع الفلسطينيّ من العدوّ العربيّ وإعداداً لنكبته العام ١٩٤٨. لكنَّ حُلُمَ بن غوريون والقيادات الصهيونيّة لم يتحقَّق بشكلٍ كامِلٍ بعد نهاية أحداث النّكبة، فكان لا يزالُ هناك أقلّية فلسطينيّة داخل الخطّ الأخضر – الخطّ الذي اعتُبِرَ خطَّ الهُدنة ما بين الدّول العربيّة وإسرائيل بعد نهاية أحداث النّكبة – أقلّية كان على إسرائيل التّعامل معها ومع ممتلكاتها الماديّة على الأرض ومع الحِسابِ الواقعيّ لإمكانيّة نموّ أعداد السكّان الفلسطينيين في الداخل، وهي الإمكانيّة التي تحقّقت بالفعل، إذ يصلُ عدد السكّان الفلسطينيين اليوم إلى ما يزيد عن المليون ونصف المليون فلسطيني. وذلك ما أدّى إلى نُشوء ما اصطُلح على تسميته في الأدبيّات الصهيونيّة بالتّهديد الديمغرافيّ الذي شكّل حافزاً لمشاريع تهويد القُرى والمناطق العربيّة مثل الجليل والمثلّث وغيرها من المناطق التي تسود فيها أغلبيّة عربيّة. وكان ثمّة فرضيّة أنّ الوجود الفلسطينيّ في مناطق معيّنة داخل إسرائيل يجبُ موازنته ديمغرافياً بمواطنين يهود، وذلك ما نشأ عنه أحد أهمّ تمظهرات المنطق الأمنيّ في التعامل مع الوجود الفلسطينيّ في الدّاخل المحتلّ؛ وهو مشروع تهويد الجليل والمناطق العربيّة من خلال ما يُعرَفُ بالبؤر الاستيطانيّة التي تُسمَّى بالمنطَرة، والتي تعني حرفياً بؤرة مراقبة استيطانيّة مموضعة طبوغرافياً في مكانٍ مرتفع ومطلّ بشكلٍ فوريّ على مكانٍ بعينهِ، أيّ القرى والمدن العربيّة من أجل الإبقاء عليها تحت المُراقبة. ذلك ما يُسمّيه الباحث مارسيلو سفيرسكي بالتنظيم البانوبتيكيّ للمكان – أي التنظيم شموليّ الرؤية – والذي يؤسّسُ للقدرة على التحديق والمراقبة كوسيلة للسيطرة وتأطير العربيّ في إطار الكائن الذي يجبُ مراقبته وحراسته حذراً منه، وتعريف المستوطن اليهوديّ على أنّه حارسه؛ وتعكسُ علاقة الحارس بالسّجين هذه الطّريقة التي لطالما نظرت فيها الدّولة إلى السكّان العرب؛ بوصفهم "طابوراً خامساً" يجبُ إبقاؤهم تحت المراقبة والسّيطرة [٤].

وقد شكّل الحكم العسكريّ في خمسينيات وستّينيات القرن الماضي الإطار العام للمنطق الأمنيّ في التعامل مع الفلسطينيين في الدّاخل المحتلّ، وهو الإطارُ الذي تمّ فرضهُ على جميع مناحي الحياة، وأدّى إلى إخضاع كلّ من تبقّى من الفلسطينيين إلى الرقابة الأمنيّة، إضافةً إلى الملاحقات الأمنيّة السياسيّة للتيّارات السياسيّة الفاعلة آنذاك كالحزب الشيوعيّ وغيره من الحركات السياسيّة. وبحسَب كلّ من أنطوان شلحت وإمطانس شحادة، فإنّ وضع الفلسطينيين في خانة التهديد الأمنيّ أو الخطر الأمنيّ في الأدبيّات الإسرائيليّة يأتِي بهدَفِ شرعنة التعامل الأمنيّ معهم وتبريره. إلّا أنّ هناك جانباً آخر للملاحقة الأمنيّة يُغفَلُ عنه، وهو أنّ موضعة الفلسطينيين في سياقٍ أمنيّ، في مجتمعٍ إسرائيليّ يُسيطرُ عليه الهاجس الأمنيّ، يُشرْعِنُ ملاحقتهم الأمنيّة والسّياسيّة في نظر المجتمع الإسرائيليّ اليهوديّ الذي ينظرُ إلى القيمة الأمنيّة كقيمة عُليا أكثر أهميّة من أيّ قيمة أخرى كحقوق الإنسان، المُواطنة، المساواة أو أيّ قِيَم أخرى قد يتمّ نقاشها في سياق نقدِ الممارسات الصهيونية الأمنيّة بحق الفلسطينيين في الدّاخل [٥].

ومثلما كان المنطق الأمنيّ مهيمناً في السياسة الأميركية الرّسميّة في التّعامل مع السود لغاية الحفاظ على أهداف أيديولوجيّة وسياسيّة ومصلحة سيطرة المجموعة الإثنيّة المهيمنة – البيض في أميركا واليهود في إسرائيل – كذلك استخدِمَ المنطق الأمنيّ للحفاظ على هيمنة المجموعة الإثنية المسيطرة في إسرائيل على حساب مجموعة إثنية أخرى، هي الفلسطينيون، وعلى حساب مواردهم وقدرتهم على تنظيم وحماية مجتمعاتهم.

لقد استخدِمَت حملة "النظام والقانون" في أميركا، وكلّ الحملات الأمنيّة الأخرى التي تبعتها مثل "الحرب على المخدّرات"، كغطاء سياسي لسياسة أمنيّة ممنهجة لتقويض قدرة مجتمع الأميركيين السّود على تنظيم أنفسهم والنّهوض بمجتمعاتهم اقتصادياً واجتماعياً وحتّى صحّياً، كما يردُ على لسان النّاشطة الحقوقيّة والكاتبة السوداء الأميركيّة أنجيلا ديفيس التي كانت إحدى المعتقلات خلال الستّينيات وتمّ إخضاعها للمحاكمة، والتي تقول: "بطُرقٍ مختلفة، إنّ الحرب المزعومة على المخدّرات هي حربٌ على المجتمعات الملوّنة، حرب على مجتمعات السّود وحرب على المجتمعات اللاتينيّة" [٦].

وهي نفسها الحرب التي تشنّها الشّرطة الصهيونية ومن خلفها المؤسسة الاستعماريّة على المجتمع العربيّ بعد كلّ جراك، هبّة أو انتفاضة شعبيّة تُوجي بقدرة المجتمع العربيّ على تنظيم نفسه وعودته إلى التأكيد مرّة بعد الأخرى على هويّته الوطنيّة الفلسطينيّة. فحتّى اللحظة، قالت الهيئة العربيّة للطوارئ المنبثقة عن لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، إنّها رصدت أكثر من ١٧٠٠ حالة اعتقال و٣٠٠ حالة اعتداء على مواطنين عرب أو على ممتلكات بحيازة مواطنين عرب خلال الأحداث الأخيرة. وكذلك أشارت إلى أنّه منذ بدء عمليّة "النّظام والقانون"، يتمّ بمعدّل يوميّ اعتقال ١٠٠ مواطن عربيّ. وفي بيانٍ لها، ذكرت الشّرطة عصر التاسع والعشرين من أيّار، أنّها اعتقلت نحو ٧٠ شخصاً في اليوم الأخير، وأنّها اعتقلت ٤١٨ شخصاً منذ الإعلان عن حملة الاعتقالات الأخيرة، إضافةً إلى أنّها اعتقلت أكثر من ألفيّ شخص ما بين الخامس عشر من أيّار ٢٠٢١ والتاسع والعشرين من الشّهر نفسه، وأنّها قدّمت لوائح اتّهام ضدّ نحو ١٧٥ شخصاً. وذلك بالإضافة إلى اعتقال القيادات الفلسطينيّة ومن بينها الشّيخ كمال الخطيب خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر أيّار، واستدعاء العديد من النّشطاء الميدانيين من قبل جهاز المخابرات- الشاباك وتهديده للقيادات العربيّة في الدّاخل بضرورة عدم التّحريض على المشاركة في المظاهرات والعمل على إيقافها.

لكنَّ الجسم الاستعماريّ الأكثر حضوراً وفعاليّة في أحداث الهبّة الأخيرة في الدّاخل كان عصابات المستوطنين مثل "لا فاميليا" وغيرها من العصابات التي أظهرَت نزعةً تنظيميّة عنصريّة استهدفت الوجود الفلسطينيّ في الداخل وفي الضفّة الغربيّة لسنواتٍ من قبل. لكنّها خلال الهبّة الأخيرة أظهرت نزعة أشدّ تطرّفاً لتحويل حياة الفلسطينيين في الدّاخل والضفّة الغربيّة إلى حياةٍ عارية مُطلقة من خلال ممارسات إحراق المنازل، إطلاق الرّصاص والشعارات المنادية بموت العرب، إحراق الممتلكات التجارية وسرقة المنازل والأراضي وغيرها من الممارسات الاستيطانيّة المدعومة من قبل المؤسسة الصهيونيّة الرسميّة.

## أن تُطيع يعني أن تعيش، وأن تَعصي يعني الموت!

ربّما يكونُ ما قاله الرّئيس الأميركي السّابق كالفين كوليدج مُعبّراً بشدّة عن منطق قانون يهوديّة الدّولة وبقيّة القوانين الإثنيّة العنصريّة الصهيونيّة التي تُفرَضُ على الفلسطينيين في الدّاخل: "القوانين ليست مُصنَّعة، إنّها لا تُفرَض؛ بل هي قواعد أبديّة للوجود؛ وذلك الذي يُقاومها، يُقاوم نفسه، إنّه انتحاري... أن تُطيع يعني أن تعيش، أن تعصي يعني الموت" [٧]. وربّما تكون هذه الكلمات مُقتطعة من سياقها، لكنّها تنتَمي بالعموم إلى خطاب "النّظام والقانون" الاستعماريّ، وفي حالة النّظام الصهيونيّ، يمكنُ رؤية تقاطعاتٍ بين هذه النّبرة الاستعماريّة ومثيلتها الصهيونية في كلمات الحقوقيّ د. شلومو تسيدق، في مقاله بهآرتس تعقيباً على احتجاجات الفلسطينيين في الدّاخل ضدّ الحرب على قطاع غزّة العام ٢٠٠٩: "الرّصاص اليهوديّ المسبوك، يلزم عرب إسرائيل بالخروج من الخانة القوميّة. فإمّا أن يكونوا هنا أو أن يكونوا هناك... ليعرّفوا أنفسهم مثلما يرغبون، لكن عليهم أن يحذروا من مغبّة التحوّل إلى حصان طروادة القوميّ... على جميع مواطني إسرائيل التعبير عن ولائهم للدولة... ومن ليس في مستطاعه أن يكون شريكاً في هذه الديمقراطية، لأنها تتناقض مع هويته القومية، فليذهب إذاً وليهاجر إلى دولته الجديدة، وغزّة هي خيار فعليّ". وكذلك كان خطاب بنيامين نتنياهو في الكنيست العام ٢٠٠٩، عندما كان لا يزال زعيماً للمعارضة بزعامة حزب الليكود آنذاك: "أقول لعرب إسرائيل أن تقيّأوا المتطرّفين من داخلكم، وحافظوا على نسيج التعايش بيننا؛ وللمتطرّفين أقول: حاذروا، فسوف نعمل بيد من حديد ضدّ مؤيّدي حماس في داخلنا... نحن نطالب جميع مواطني إسرائيل بالولاء التامّ للدولة، ومن ليس لديه الولاء التام للدولة التي يعيش فيها، سيجدُ صعوبة في المطالبة بجميع الحقوق من الدولة".

خلال تلك الحرب مارست أجهزة الأمن الإسرائيليّة الملاحقة الأمنيّة ذاتها للنشطاء الفلسطينيين في الداخل. كما لجأت المؤسسة الأمنيّة الصهيونية إلى الملاحقة الأمنية خلال حرب العام ٢٠٠٦.. والقائمة تطول.

أن تُطيع، إذاً، في إسرائيل، يعني أن تعيش، أمّا أن تَعصي، فيعني الموت أو السّجن؛ ولكن، بالعودة إلى سؤال بالدوين الأوّل: أن تُطيع قانون من، وأن تخرُجَ عن أيّ نظام؟ فإنّ الحملة الأمنيّة الأخيرة، والتي سبقها تعامل أمنيّ عنيف مع تظاهرات الفلسطينيين في المدن، وصلَ إلى حدّ دعوة نتنياهو إلى إدخال الجيش الإسرائيليّ إلى المدن بالتّوازي مع الظّهور الأكثر وضوحاً لخطَر عصابات المستوطنين الصهاينة بصفتهم رأسُ الحربة الفعّال للمشروع الاستعماريّ الصهيونيّ؛ تؤكّد على ثلاثةِ أمورٍ أساسيّة؛ أوّلاً، أنّ المؤسّسة الصهيونيّة الاستعمارية كانت ولا تزالُ تنظُرُ إلى العربيّ بوصفهِ خطراً أمنياً، ثانياً، أنَّ مشاريع التعايش في الداخل المحتلّ لم تفشل فحَسب، بل هي لم تكن موجودةً أصلاً، فقد فضّلت السلطات الاستعماريّة الصهيونية، مثلما فضّلت نظيرتها الأميركيّة من قبل، المنطق الأمنيّ في التعامل مع الأقلّية الإثنية على التّعامل السياسيّ والاجتماعيّ ذلك أنّ الخلفيّة الأيديولوجيّة هي خلفيّة عُنصريّة إثنيّة استعماريّة؛ ثالثاً وأخيراً؛ يُدلّل تكرار ممارسة الملاحقة والتعامل الأمني، والأكثر من ذلك تصاعد حدّة هذه الممارسة وظهور عصابات المستوطنين كفاعل رئيس إلى جانب المؤسسة العسكريّة والأمنيّة الاستعمارية، على أنّ المشروع الاستعماريّ نفسه يدخُلُ في طور تاريخيّ لم يعُدْ فيه قادراً حتّى على التّظاهر ولو بالقليل من الديمقراطيّة الشكليّة أو التّظاهر بالرغبة في السّلام مع الآخر العربيّ، ولكنّه يعود إلى حيث بدأ، إلى الرّغبة في الإزاحة والقتل.

## (هوامش)

1. "Law and Order": The Police will launch an arrest operation across the country today, Ynet: HYPERLINK "https://www.ynet.co.il/news/article/SyMVBVOKO?fbclid=IwAR0qxDCXXqle24DsZwvgEkRQ69sq2gOfEcZSZFKf0hxL9_TXIy0EEwqRn4U" https://www.ynet.co.il/news/article/SyMVBVOKO?fbclid=IwAR0qxDCXXqle24DsZwvgEkRQ69sq2gOfEcZSZFKf0hxL9_TXIy0EEwqRn4U.
2. Felber, Garret. (2020) "Whose Law and What Order?" Those Who know Don't Say: The Nation of Islam, The black Freedom Movement, and the Carceral State', University of North Carolina: P. 8590-.
3. Chicago riots 1968, Wikipedia: HYPERLINK "https://en.wikipedia.org/wiki/1968_Chicago_riots" https://en.wikipedia.org/wiki/1968_Chicago_riots.
4. Svirsky, Marcelo. (2010). The Production of terra nullius and the Zionist-Palestinian Conflict.
5. إمطانس شحادة، أنطوان شلحت. "إسرائيل: الملاحقة الأمنية كأداة سياسية"، التجمع الوطني الديمقراطي.
6. Jordan Hoffman, "13th review: Ava DuVerany doc shows prisons are the new plantaions", The Guardian: HYPERLINK "https://www.theguardian.com/film/2016/sep/29/the-13th-review-ava-duvernay-new-york-film-festival-prisons-plantations-race-law-us" https://www.theguardian.com/film/2016/sep/29/the-13th-review-ava-duvernay-new-york-film-festival-prisons-plantations-race-law-us.
7. The "law and Order" campaign that won Richard Nixopn the White House 50 years ago, The Washington Post: HYPERLINK "https://www.washingtonpost.com/history/201805/11//law-order-campaign-that-won-richard-nixon-white-house-years-ago/" https://www.washingtonpost.com/history/201805/11//law-order-campaign-that-won-richard-nixon-white-house-years-ago/.

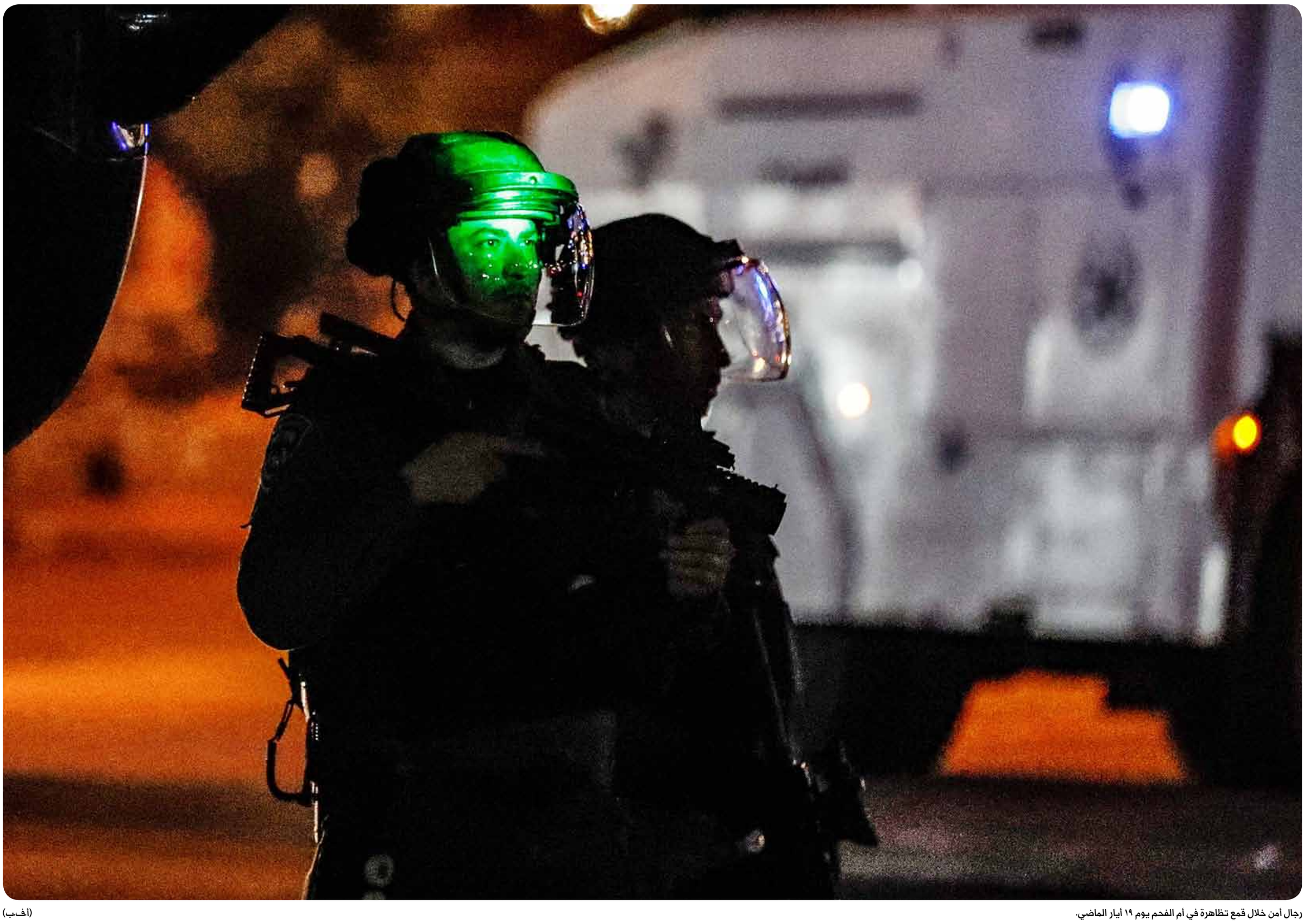

رجال أمن خلال قمع تظاهرة في أم الفحم يوم ١٩ أيار الماضي. (أ ف ب)

# وجهة نظر سوسيولوجية: الدمج الاقتصادي ومستقبل العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل

**بقلم: ميخائيل شاليف (*)**

تشكّل المواجهات العنيفة في شوارع إسرائيل بين يهود وعرب ما يشبه التذكير الموجع بشدة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني المستمر في الحياة الاجتماعية، السياسية والدينية لدينا. ولكن في هذا الوقت بالذات يجدر التفكير في الوظيفة التي تلعبها العلاقات الاقتصادية كوسيط وحتى كمحرّك لعلاقات الصراع والتعاون بين المواطنين اليهود والفلسطينيين. من ناحية تاريخية، دفع التنافس على أماكن العمل بمستوطني الهجرة اليهودية الثانية إلى إقامة الهستدروت كوسيلة لتحقيق مبدأ الفصل القومي على المستوى الاقتصادي والتنظيمي. ولكن في العقود الأخيرة، قامت قوى اقتصادية تعود أصولها إلى السوق وكذلك سياسة الحكومة بتوسيع نسيج العلاقات بين المجموعتين القوميتين، حيث تلتقيان أكثر فأكثر في مواقع التشغيل، إعطاء الخدمات والاستهلاك. والسؤال: أي ضوء يمكن أن تلقي به سيرورات الدمج الاقتصادي هذه على مستقبل العلاقات بين الأغلبية والأقلية؟

علينا ان نبدأ بعدد من المعطيات الأساسية. يعيش ما يزيد من ٩٠٪ من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل في بلدات متجانسة يقطنها سكان عرب فقط، لكنهم مرتبطون بأشكال مختلفة بجهات اقتصادية خارج «المعزل» العربي. وكشف استطلاع تم إجراؤه العام ٢٠١٧ عدداً من أحجام هذه التبعية. من بين من يعملون، ثلث المشغّلين مباشرة يعملون لدى مشغل يهودي خاص. ربع العاملين في القطاع العام، بما يشمل المدارس وخدمات الصحة، معظمهم يخدمون المجتمع العربي، لكن قسما منهم يعملون في بلدات يهودية. أما سائر المجموعة السكانية العربية العاملة، فأكثر من ٤٠٪ يعملون كمستقلين أو لدى مشغلين عرب. يمكن الافتراض بأن غالبية هذه المصالح ومحلات العمل تنشط في اقتصاد «المعزل»، ولكن في بعض الفروع المعينة (مثل البناء، المواصلات، التنظيف وإنتاج الغذاء) تعتمد أيضا أو بالأساس على زبائن يهود.

نشأ الدمج الاقتصادي الأساس بفضل مبادرات لعرب ويهود يعملون بدافع المصلحة الذاتية كمشترين أو بائعين لعمل أو لخدمات. وازدياد شدة السياسة الحكومية النيو ليبرالية منذ سنوات الثمانينيات، والتي أدت إلى عمليات الخصخصة، إزالة الرقابة (deregulation) وفتح السوق أمام الاستثمارات الأجنبية، وسّع من القدرة الكامنة على نشوء علاقات اقتصادية مباشرة بين المجموعتين القوميتين. بالإضافة إلى ذلك، نتيجة لتوسع الكليات وتوفر بدائل خارج إسرائيل، تحوّل التعليم العالي إلى مسار أقل ضيقا نحو الحراك الاجتماعي- الاقتصادي بالنسبة إلى العرب. ومع ذلك، ففي مجال السياسة العامة، كانت تلبية احتياجات المجتمع العربي هدفا هامشيا على الدوام. من ناحية ما يتم تعريفه في إسرائيل كـ«احتياجات قومية» مثل استيعاب الهجرة، زيادة القوة العسكرية وزيادة الحضور اليهودي في المناطق الطرفية، يعتبر العرب في أفضل الأحوال غير ذوي صلة وفي الحالات السيئة يشكلون أيضا عائقا. وقد اشتد الإهمال البنيوي لأسباب إضافية منها العزل الحيزي لغالبية العرب وهامشيتهم السياسية، وهو ما جعلهم غير مرئيين بالنسبة إلى متخذي السياسات الاقتصادية (وهذا عدا السياسة الموجهة نحوهم كمصدر قلق أمني أو تهديد لأهداف قومية)، أو عوضا عن ذلك جعلهم هدفاً سهلاً للتمييز في توزيع الثروات العامة.

### توجّه جديد

برز خلال السنوات الـ١٥ الأخيرة توجّه جديد، على شاكلة سياسة موجهة على نحو صريح تهدف إلى رفع قيمة السكان العرب بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. الخطوات النيو- ليبرالية التي تم اتخاذها في مطلع سنوات الألفين سعت إلى إجبار الفقراء (ومنهم الفقراء العرب) على الوصول إلى استقلال اقتصادي شخصي، بواسطة تقليص المخصصات واشتراط تلقيها بالاستعداد المثبت للعمل. التوجه الجديد، الذي لا يلغي التوجه السابق لكنه يعمل وفقا لمنطق آخر، وتم توجيهه عينياً نحو المواطنين الفلسطينيين، يستند على استثمار أموال عامة في مستقبلهم الاقتصادي وإلغاء التمييز في الميزانيات ضدهم. المحرك خلف هذا التوجه ليس إثراء مضمون المواطنة العربية بواسطة منح حقوق اقتصادية واجتماعية موسعة أو جديدة، مصدر الإلهام هو بالذات اقتصاديون كبار في المؤسسات الأكاديمية والوزارات الحكومية الذين لاحظوا مؤشرات على «حراكات من الأسفل» في التحصيل العلمي والدخل لدى أقسام من المجتمع العربي، واستوعبوا أهمية الإدراك الذي تطور منذ فترة طويلة في صفوف علماء اجتماع في إسرائيل: تمت إعاقة التقدم الاقتصادي للمجتمع العربي بالأساس بواسطة انعدام الفرص، وليس بسبب عوائق ثقافية وفقاً للزعم السائد. مع الأخذ بالاعتبار لمنالية التعليم العالي، أماكن العمل ذات الطابع القومي المحايد (مثل مجمع تجاري أو شركة هايتك دولية)، ومردود مالي كافٍ يبرر الخروج إلى العمل، فإن العرب - بما يشمل أمّهات في الحاضر والمستقبل - أظهروا استعداداً وحتى تحمساً للانضمام إلى قوة العمل وكذلك الدخول في وظائف خارج بلداتهم. في قسم من الحالات تبيّن الأمر على أنه بطاقة دخول إلى الطبقة الوسطى الآخذة بالاتساع في المجتمع العربي. في حالات أخرى كانت هذه عائلات عاشت تحت خط الفقر أو بمحاذاته، على الرغم من زيادة عدد العاملين فيها. فوفقاً للإحصاءات الرسمية العام ٢٠١٨ (أكثر الإحصائيات تحديثاً إلى أن اندلع وباء كورونا) ٤٥٪ من البيوت العربية معرّفة كفقيرة.

في شهر كانون الأول ٢٠١٥، صادقت الحكومة بالإجماع على القرار الحكومي ٩٢٢، وهو خطة خمسية تم إعدادها بمبادرة أمير ليفي، رئيس قسم الميزانيات في وزارة المالية، وأيمن سيف، رئيس سلطة التطوير الاقتصادي لـ«قطاع الأقليات». العلامة الفارقة الجديدة في القرار الحكومي ٩٢٢، الذي تبنته حكومة إيهود أولمرت منذ العام ٢٠٠٧ ولكن لم يتم تطبيقه فعلياً، هو التشديد على مبدأ الدمج الاقتصادي. يختلف هذا المبدأ جوهريا عن روح الخطط ورزم الدعم التي تم توجيهها في السابق إلى المجتمع العربي. في السابق، كانت العناوين الرسمية هي تشجيع تطوير البلدات العربية وكان الهدف غير الرسمي هو زيادة حلاوة الحبة المرّة المتمثلة بانعدام المساواة الاقتصادية والمدنية. كان هناك عدد من العناصر الأساسية التي تم تشديدها في التوجه الجديد: (١) تحسين تحصيل وتأهيل العرب لكي يتحولوا إلى أكثر جاذبية من ناحية اقتصادية بالنسبة لمشغلين غير عرب، وخصوصا بواسطة منالية أفضل للتعليم العالي. (٢) توفير وسائل مثل المواصلات العامة والحضانات النهارية العامة لتسهيل الوصول إلى أماكن عمل خارج البلدات. (٣) وسائل لتحسين قدرة سوق العمل على الربط ما بين العرض والطلب، مثل ساعات عمل خاصة، تمويل خطط استشارة وتعزيز تفعّلها جمعيات لغايات غير ربحية، وكذلك تشجيع تجنيد العرب إلى قطاعات اقتصادية غير تقليدية مثل الهايتك.

### إشكالية المجتمع العربي

من وجهة نظر وزارة المالية وقطاع الاقتصاد المهني المتخصص، إشكالية المجتمع العربي مماثلة لإشكالية المجتمع اليهودي الحريدي. زيادة المشاركة في العمل مقابل أجر، إلى جانب توجيه العمال إلى وظائف أكثر إثمارا وبأجور أفضل، اعتبرت حيوية لتفادي مستقبل يتحول فيه هذان الوسطان/ المجتمعان إلى عبء متزايد على النمو الاقتصادي والدين العام. ولكن الحريديم (والمقصود الكثير من الرجال) ليسوا هدفا واقعيا لخطط الإصلاح المطلوبة لأن رفضهم أعمق وقوتهم السياسية أكبر بكثير مما لدى العرب. من هنا فقد أملت الواقعية التمحور في المجتمع العربي. وباستيحاء نوع آخر من البراغماتية، حاول قسم الميزانيات في وزارة المالية (بنجاح جزئي فقط) وقف التمييز في الميزانيات بواسطة إدخال مبدأ مفاده أن على المجتمع العربي أن يتلقى جزءاً ثابتاً من مجمل الميزانية المخصصة لكل مجال، مثلا قياساً بحصتهم في مجمل السكان. لم يكن المحرك إحداث تفضيل إيجابي. ويمكن التخمين بأن المنظومة الجديدة كانت ضرورية بسبب الأهمية التي سادت في صفوف موظفي وزارة المالية لتحديد قواعد صرف صارمة لمنع محاولات مستقبلية من جهة حكومات أو وزارات حكومية لقضم خطوط هذه السياسة الاقتصادية المفضلة عليهم.

لشدة المفارقة، فحقيقة أن القرار الحكومي ٩٢٢ لم يكن دافعه السعي إلى مساواة مدنية، شكل سرّ قوته. التوجه الذي ينص على أن التعامل النزيه والبنّاء مع المواطنين العرب ضروري لغرض استغلال قوتهم الكامنة للمساهمة في نمو الاقتصاد وخزينة الدولة، زرع بذورا لرؤية جديدة بخصوص الأقلية الفلسطينية في إسرائيل؛ ليس كمجموعة سكانية غريبة وخطيرة، بل كقطاع تم إهماله اقتصاديا وبات إشفاؤه حيويا لمستقبل الغالبية اليهودية. وما لا يقل أهمية عن ذلك، لأن وزارة المالية آمنت فعلا بهذا التفسير الاقتصادي لعلاقات الأغلبية والأقلية، فقد أخذت على عاتقها مسؤولية تجنيد متخذي القرارات الآخرين لهذا الهدف. تم تجنيد مناهل قوتها اللافتة للانطباع - التنظيمية، السياسية والمهنية -لإقناع الحكومة بالمصادقة على القرار ٩٢٢ (والامتناع عن تحويله إلى مركز جدل وخصومات سياسية) ومن أجل الفوز بدعم كبار موظفي عدد أكبر من وزارات الحكومة. صحيح أنه لأسباب مختلفة (وأكثر تعقيدا مما ادعاه غالبية المؤيدين والمعارضين على حد سواء) فإن القرار الحكومي ٩٢٢ أبقى عددا من المجالات الحاسمة خارج الإطار ولم يوفر الكثير مما تم التعهد به، غير أنه على الرغم من ذلك، هناك أهمية كبيرة لما وفره القرار من تعزيز لسيرورات عفوية من الاندماج الاقتصادي وكذلك كقوة مناقضة، وبالذات مؤسساتية، لفجوات القوة والمكانة المنغرسة عميقا في المجتمع الإسرائيلي ودولة إسرائيل.

لربما أن الأصداء القاسية داخل إسرائيل للتفاقم الأخير في الصراع مع الفلسطينيين تحت الاحتلال قد تمس بشكل بالغ بالخطاب الاقتصادي الأداتي الذي يبرر تحويل قسم أكبر من ثروات الدولة لمواطنيها الفلسطينيين. الأمر يتعلق إلى حد بعيد فيما إذا كانت حكومات اليمين المستقبلية ستوافق على الموقف - الذي سبق أن عبر عنه أيضا بنيامين نتنياهو وبتسلئيل سموتريتش- بأن الحراك الاقتصادي- الشخصي يشكل وسيلة هامة لصد معارضة المواطنين العرب لموقعهم الثانوي والخاضع في نظام الحكم والمجتمع في إسرائيل. وبنفس القدر، يتعلق الأمر أيضا بالدرجة التي يكون فيها المواطنون العرب مستعدين للتضحية في صراعات من أجل إحداث تغييرات في مكانتهم البنيوية. من السابق جدا لأوانه محاولة الإجابة على هذه الأسئلة الواسعة. مع ذلك، من شأن هذا أن يدفع قدماً بتفكيرنا إذا ما تذكرنا أنه أشبه بكل تغيير منهجي جديد في السياسة العامة، فإن بقاء القرار الحكومي ٩٢٢ مشروط بصيانة ائتلاف من الداعمين، مثلاً هؤلاء اللاعبون الثلاثة:

سياسيون عرب. إن تجربة الماضي علمتهم الحذر من النوايا الكامنة خلف خطط اقتصادية فخمة، والتعامل بتشكيك مع التزام السلطات بتنفيذها فعلاً. وبالرغم من ذلك، فقد اقتنع النائب أيمن عودة في مرحلة مبكرة بمصداقية القرار الحكومي ٩٢٢، ولاحقا معظم القيادة العربية – سياسيون، رؤساء سلطات محلية وبلديات، منظمات غير حكومية ومختصون – جميعهم انضموا لأنهم رأوا أن هناك شيئاً حقيقياً في الخطط ورغبوا في استغلال أفضلياتها. ولكن الأحداث التي شهدناها في الأسابيع الأخيرة نقلت على نحو طبيعي مركز الجدل لدى المواطنين العرب وقادتهم من الطموح إلى مساواة اقتصادية، نحو الطموح إلى عدالة سياسية، قومية ومدنية، وهذا وسط إبراز وتعزيز هويتهم الفلسطينية. وعلى نحو متوقع بما لا يقل عن ذلك، فإن المطالب القومية والسياسية التي طرحت وسوف تطرح يتم تفسيرها بسهولة من قبل يهود إسرائيليين كخيانة و«دعم إرهاب». هذا خليط قابل للانفجار على نحو محتمل.

مصالح تجارية يهودية. إن ما سيحدث لاحقا متعلق بتطورات تتجاوز الحلبة السياسية، بما يشمل المجال الاقتصادي. حين وصل التوتر بين اليهود والعرب في إسرائيل إلى ذروته السابقة في أكتوبر ٢٠٠٠، كان له بالتأكيد أثر أضعَفَ العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. أما اليوم، هذه العلاقات غيرت ترتيبات واسعة، وهي أوسع وأكثر تفرعاً مما كان قبل عقدين. أكثر المؤشرات على ذلك هي ردود الفعل المختلطة على الإضراب ليوم واحد الذي أعلنته لجنة المتابعة العليا للمواطنين العرب، وشاركت فيه شريحة واسعة من المجتمع العربي بمن فيهم من يعملون لدى يهود. والانطباع أنه بدلاً من رؤية جدار صلب واحد من الرفض ونزع الشرعية، وصحيح أنه كان هناك مشغلون غضبوا على عمالهم وفصلوهم بشكل فوري، فإن آخرين ردوا بانضباط وحتى بتفهم، وسط الإقرار بالحقيقة البسيطة: إن مصالحهم التجارية لا يمكنها أن تصمد وتعيش بدون عمالهم العرب. (وبالطبع لا يعني هذا أن الأمر نفسه سيحدث مرة ثانية لو جرت إضرابات إضافية ليوم واحد أو صراعات متواصلة أكثر).

مؤشر آخر على المصلحة التجارية الاقتصادية للحفاظ على الدمج الاقتصادي، تمثل في التهنئة الثنائية، في عيد البواكير العبري وعيد الفطر الإسلامي، والتي نشرت باسم Business Roundtable Israel، وهي منظمة شاملة لطيف من المصالح التجارية الكبيرة في إسرائيل. وقد دعت في هذه التهنئة إلى الحفاظ على «النسيج المشترك ما بيننا على امتداد السنين».

وزارة المالية. إنها اللاعب الأخير بين اللاعبين الذين تتعلق بهم السياسة الاقتصادية أمام المجتمع العربي، والقائد الأساسي للقرار الحكومي ٩٢٢. قبل نحو نصف سنة تم سلب صلاحية المستوى المهني في وزارة المالية بشكل علني وعلى نحو مهين من قبل رئيس الحكومة ووزير المالية، وهو ما أدى إلى استقالة ثلاثة من كبار مسؤولي الوزارة. إضافة إلى ذلك، وعلى خلفية التكاليف الكبيرة التي تكبدتها ميزانية الدولة بسبب فيروس كورونا والحرب في غزة، من شبه المؤكد أننا ندخل الآن إلى فترة من التقليصات الواسعة. على خلفية هذين التطورين، من المشكوك فيه ما إذا كانت لدى وزارة المالية رغبة أو قدرة على قيادة خطة خماسية جديدة حيث أن الخطة الحالية تنتهي في شهر تشرين الأول هذا العام.

وعلى خلفية مظاهر التضامن اليهودي- العربي الذي شهدناه في عدد من أماكن العمل والبلدات في إسرائيل في الأيام الأخيرة، هناك حاجة إلى تقديم ملاحظة أخيرة: إلى جانب مظاهر التآخي والفهم المتبادل، يبدو أن هناك إسرائيليين يهوداً كثراً يعتقدون أن المواطنين العرب قد «ذهبوا بعيدا». والمقصود ليس فقط إدانة من تصرف بشكل عنيف وزرع خراباً، بل بالذات من لم يفعلوا ذلك ولكنهم عبروا عن نقد شديد لممارسات القوات المسلحة والاستخباراتية المختلفة أمام الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر. وبكلمات أحد المشاركين في اللينش في بات يام والذي تم بث أقواله في التلفزيون: «العرب رفعوا أنفهم للأعلى أكثر من اللازم». يبدو أن مثل هذه المقولات مرتبط ليس فقط بالصراع القومي بمختلف جوانبه، وانما بالدمج الاقتصادي الذي أدى إلى ظهور المواطنين العرب في الفضاء اليهودي في أماكن غير متوقعة، مثلا: معلمون في المدارس أو جيران. وحدها الأيام القادمة ستدلنا فيما إذا كان هذا النوع من التجارب غير المخططة لمجتمع مشترك سيتبين كمنظومة تحسن الإنتاج التدريجي لمجتمع أكثر تعددية وأقل انغلاقا، أم أن ما سيحدث هو العكس، منظومة تحويلية تدفع بالتوتر اليهودي- العربي إلى ذروات جديدة.

---

(*) الكاتب هو بروفسور في علم الاجتماع والعلوم السياسية في الجامعة العبرية- القدس، ورئيس طاقم يبحث الحراك الاقتصادي- الاجتماعي لمواطني إسرائيل الفلسطينيين، في معهد فان لير وصندوق روزا لوكسمبورج. ترجمة خاصة بـ«المشهد الإسرائيلي».

الكتب المدرسية التعليمية في جهاز التعليم الإسرائيلي تربّي على العنصرية والتمييز. (الصورة عن: «جيروســاليم بوست»)

# تقرير رسمي يكشف تقاعس وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية في ترسيخ التربية على مواجهة العنصرية!

**كتب هشام نفاع:**

تتكـرّر الفرص وتحتشـد تقاطعـات الأحـداث التي يندلع فيها مشـهد العنصريّة المستحكمة في مفاصل المؤسسـة والمجتمع الإسرائيليين. أخرج العدوان الأخير علـى قطاع غزة هذه الصور القاتمـة، التي تذكّر بفترات موازيـة كان المجـرم الراهن ضحيّة سـابقة فيها، تعود لأواسط القرن الماضي وسـط قارة أوروبا. هذه العنصرية الضاجّة الزاعقة، قولا وفعلا، في شـكل عنف تنفذه قوى بوليسـية مؤسسيّة وأخرى يمينية اسـتيطانية منظّمة في الحيّز العام، تضاف الى العنصرية المتفشـية، ولكن «بصمـت»، وتمتد من إقصاء لمواطنين فقط لكونهم عرباً باسـم يهوديّة الدولة، ومـا يترتب على ذلـك من خلق مكانتين مدنيّتين في جميع قطاعـات الحياة: مواطنون كاملون بكونهـم يهوداً، ومواطنون أقـلّ مواطنة لأنهم عرب.

يُفتتَـح أحـد فصول التقريـر الجديد لمراقـب الدولة الإسرائيلية بتعريف العنصرية بكونها «أية كراهية حرة لأجنبي/ غريب بسـبب كونه أجنبياً/ غريبـاً، على خلفية الاختـلاف العرقي أو القومـي العرقي». وهو يسـتذكر «قانـون التعليم الحكومـي» من العـام ١٩٥٣ الذي حدّد المشـرّع أغراضه كالتالـي: «التربية على حب الإنسـان، التعليم من أجل احترام ثقافة وآراء الآخرين، التعليم على السـعي من أجل السلام والتسامح بين الناس والشعوب». ويتابـع التقريـر أن هذا القانون يفتـرض به أن يعكس سـعي وطموح نظام التعليم إلى أن يكون عاملاً مهماً في تعزيز هذه القيم في المجتمع، وتشكيل صورة المجتمع ورسـم الخطاب العام المسـتقبلي، من خلال منح كل فرد فرصة العيش وفقاً لاختياره واحترام الآخر.

يحمـل قانـون التعليم الحكومـي، كما يقـرأه تقرير المراقب، أهدافاً أخرى، أهمها: غرس وتعميق مبادئ إقامة دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، غرس احترام حقوق الإنسـان والقيم الديمقراطية والتسامح بالإضافة إلى معرفة ثقافة وتراث جميع الفئات السـكانية الأخرى فـي دولة إسـرائيل. بموجـب القانون، يجـب على وزارة التربية والتعليم وضع الأسـس لهذه القيم بين الطلاب بحيث تؤدي إلى التعارف والشراكة بين المجموعات.

نشـر مكتب مراقب الدولة في العام ٢٠١٦، تقريراً خاصاً عن الحياة المشتركة ومنع العنصرية. وفي الفترة من أيار إلى تشـرين الأول ٢٠٢٠، أجرى مكتـب المراقب «مراجعة ورقابة مكملة» لإجراءات وزارة التربية والتعليم لتصحيح أوجه القصور في التقرير السابق. تم إجراء المراجعة في وزارة التربية والتعليم - في قسـم المجتمع والإنسانيات في المديرية العامة التربوية، في قسم التعليم المدني، في قسم المفتش المركزي للمواطنة وللتاريخ في الدولة؛ التعليم فـي الإدارة التربويـة؛ فـي الإدارة الاجتماعية والشـبابية وكذلك في مكتب نائب المديـر العام لوزارة التعليـم الذي يقـود برنامج «الطريق الجديـد». أجريت عمليّـات رقابة وفحوصات مكمّلة فـي الوحدة الحكومية لتنسـيق مكافحـة العنصرية فـي وزارة العدل ومجلس التعليم العالي.

### مفهوم التربية لمكافحة العنصرية غير مرسّخ في الخطوط الأساسية للمنهاج

يقـرّ تقرير المراقب أن التقرير السـابق أظهر أن وزارة التربية والتعليم لم تعمل على تعميم وتعميق المركبات المخصصة لإحداث تغيير في نهج التربية الديمقراطية والمدنية والقيمية بروح توصيات اللجنة العامة المعتمدة في منتصف التسـعينيات. كشـفت الرقابة المكمّلة عن عدم وجود تغييرات في هذا المجال، ولم تبدأ الوزارة بعد في تعزيز المكونات الرئيسـة للمفهوم الإرشـادي، مثل إنشـاء لجنة توجيهية لتضمين القضية ووضع سياسـة تترجم إلى سيرورة عمليّة-تطبيقية، وخطة ملزمة لجميع وحـدات الـوزارة. بالإضافة إلـى ذلك، لم ترسـخ الوزارة مفهـوم التربية لمكافحة العنصرية فـي بيانات المدير العام، الذي يحدد الخطوط الأساسـية للمنهاج التربوي، ومن شـأنه أن يحدد معالم التعليم من أجل الديمقراطية والعيش المشترك عبر جميع أقسام ومراحل التعليم.

يقول المراقب في مسـألة مدى تفشـي العنصرية بين الطلاب: إنه وفقاً للتقرير السـابق، لم تضع وزارة التربية والتعليم مقياسـاً لفحص موحد ومنهجي ومتسق لمدى تفشـي العنصرية في نظام التعليـم، والذي يفترض أن يشـمل معايير السـلوك التي يمكن بموجبها تصنيف مديـات العنصريـة والأنشـطة المدرسـية المطبقـة والمعمول بها من أجل غرس قيمة العيش المشترك. ومما يكشفه الفحص أنه في العامين ٢٠١٥-٢٠١٦، بدأت الوزارة في وضع مؤشـر للعنصرية لكنها لم تسـتكمل تطويره بعـد. الغرض من هذا المؤشـر هو أن يكـون بمثابة أداة فريدة من شـأنها تقديم صورة شـاملة ومحدثة لظاهرة العنصرية بين جميع الطلاب. كما أن الوزارة لم تسـتكمل بعد تشـكيل أداة لرسـم خارطة ظاهـرة العنصرية بين الطلاب بمختلف جوانبها.

ذكر التقرير السـابق أنه في تشرين الثاني ٢٠١٤ صرح المديـر العام لوزارة التربية والتعليم آنذاك أن «البرنامج التعليمـي للعيش المشـترك ومنع العنصرية» سـيتم تنفيـذه فـي جميع قطاعـات النظام التعليمي بشـكل منتظم ومنهجي ابتـداءً من أيلـول ٢٠١٦. مع ذلك، فقد كشفت مراجعة المتابعة عن وثيقة توصية صاغها قسم التربيـة المدنية في العـام ٢٠١٦، لكنها لم تسـتكمل إجراءات المصادقة من قبل المديرية التربوية. كما تبين أنـه على الرغم من أن الوزارة دمجـت موضوع التربية من أجـل العيش المشـترك ومنـع العنصرية فـي أهداف خطتها الاسـتراتيجية، إلا أنها لـم تضع مخططاً وأدوات لتطبيقهـا وتنفيذهـا فـي المناهج الدراسـية؛ لا يتم تقييم المدارس والطلاب أيضاً ولا يتم قياس مشاركتهم في البرنامج. علاوة على ذلك، فإن نشـاط مشاركة وخبرة الطلاب والمعلمين في المـدارس حول هذا الموضوع هو نشاط تطوعي وهو نتيجة قرار فردي للمدرسة أو المعلم. مـا يقوله التقرير عملياً أنه حتى لـو كانت هناك قرارات ووثائق بل برامج عامة، فإن المسـؤولين عن وزارة التعليم امتنعوا عن تحويلها الى مواد تعليمية ونشاطات تربوية فعليّة بالممارسة.

### ١٪ فقط من دورات إثراء المعلمين كان موضوعها مواجهة العنصرية

لم تروج وزارة التربية والتعليم لبرنامج «نظام مخصص للعيش المشـترك بين اليهود والعـرب»، على الرغم من أنها قـررت القيام بذلك في وقت مبكـر من كانون الأول ٢٠٠٩. وكشـفت الرقابة المكمّلة أن الوزارة لم تضع نظاما مخصصا لمنـع العنصرية ولدفع العيش المشـترك بين الطلاب اليهود والعرب، ولم تجرِ مسـحاً لجميع الأنشطة التـي تنفذها في هذا الصدد أقسـام الوزارة والمدارس. ولـم تناقش الـوزارة أو تقـرر حتى مسـألة إدراج هذه القضية في برنامج منهجي عـام يتعامل مع العنصرية، أو تخصيص برنامج لها وتعزيز أنشطة مفصلة بشأنها.

فحصـت الرقابـة المكمّلة لأول مرة مـا حصل مع خطة هدفها التقـارب بين طلاب جهاز التعليم الحريدي وبين الطلاب في سائر القطاعات، وكشفت أن وزارة التعليم لم تضع أهدافاً ولا غايات محددة في خططها الاستراتيجية لتحقيق التقـارب بين طـلاب جهاز التعليـم الحريدي وبين الطلاب في سـائر القطاعـات، وهذا بالرغم من الآراء المسبقة والصور النمطية السلبية السائدة بين الشبيبة نحو تلك الشـريحة من المجتمع. كما تبين أن طلاب جهاز التعليم الحريدي لا يلتقون ولا يجتمعون مع أيّ شـريحة طلاب من قطاعات أخرى.

يقـول التقريـر إن وزارة التربية والتعليـم لم تجعل من دراسـات المواطنة في نظـام التعليم ركيزة في نقل المعرفة والقيم والمشاركة العاطفية في قضايا التسامح والعيش المشـترك. وكشـفت الرقابة المكملـة أنه إلى جانب إدراج فصول عن «الأقليات» في المجتمع الإسرائيلي في كتـاب المواطنة الجديد، لم تقم الـوزارة بعد بإجراء تعديـلات قادرة علـى إحداث التغيير في هـذا المجال، بما في ذلك توسـيع دراسـات المواطنة لمراحل إضافية من التعليم، ووجد التقرير أن تعليم موضوع الشـروخ في المجتمـع الإسـرائيلي ليس ملزماً لجميـع الطلاب الذين يتعلمون المدنيات، ولم تقم الوزارة بفحص مدى ترسيخ المنهج الجديد لتعليم المواطنة من العام ٢٠١١، ولا سيما الفصول التي تتناول «الأقليات» وقضية العنصرية.

منذ صـدور التقرير السـابق كُشـف أن وزارة التربية والتعليم لم تضع برنامجاً للتطوير المهني الملزم لجميع المعلمين بشـأن تعليم برامج العيش المشترك والوقاية من العنصرية، وعملياً، فإنه تم تخصيص أقل من واحد في المئة فقط لذلك الموضوع من بين مواضيع الاستكمالات – أي الدورات الإضافية التي يشارك فيها المعلمون بهدف الإثراء. وتبيّن أن هناك تغييرا غير جوهري مقارنة بالرقم الذي ظهر في التقرير السـابق لنسبة مشاركة المعلمين فـي الـدورات المخصصـة لتعليـم العيش المشـترك والوقاية مـن العنصرية. الوزارة لم تعمل على جعل هذه القضيـة جزءاً لا يتجـزأ من عملية تدريـب أعضاء هيئة التدريـس الجدد. وعلى الرغم مـن أن لجنة لإعادة فحص وتحديث لبرامج تدريـب أعضاء هيئات التدريس، أوصت فـي منتصف العام ٢٠٢٠ بأن يشـمل المضمون الإلزامي موضوع التعليم لمنع العنصرية والعيش المشترك، ومع ذلـك، فإن هذه التوصية لم تنفّـذ بعد. مرة أخرى، هناك امتناع لدى مسؤولي الوزارة عن تطبيق توصيات وقرارات تم اتخاذها في الوزارة نفسها.

### كتاب تعليمي: «لا توجد لدينا أيّ رغبة بأن يشرع الأغيار بالتجوال بيننا»!

قبل سـنوات قليلة، أصـدرت وزارة التربيـة والتعليم قائمة جديـدة لكتب المطالعة التـي توصي بها لطلاب المدارس بشـكل عام، وتبين من قائمة الكتب المخصصة للمدارس اليهوديـة، أن هناك كتاباً لحاخام متطرف جاء فيه أن «الأغيار العرب يعيشون داخل قرى خاصّة بهم، ولا توجد لدينا أيّ رغبة بأن يشـرعوا بالتجوال بيننا، ولأنهم خلال هذا لربما سيمسّـون بنا أو يتجسسون علينا». وفي فقرة أخـرى جاء أن: «العرب لن يقفوا مكتوفي الأيدي. لن يقبلوا حتى بالتوقف عن محو كل بلدة وكل نقطة يهودية على الخارطة (...) يجب أن تعرفوا أن العرب يملكون خطّة واضحة للانقضـاض على كل بلدة لغرض احتلالها، وحرق كلّ بيوتها وإلقائنا جميعنا في البحر».

ارتباطاً بهـذا، جاء في بحـث للبروفسـور نوريت بيلد الحنان، قبل سـنوات، أن الكتب المدرسية التعليمية في جهاز التعليم الإسـرائيلي تربّي على العنصرية والفصل العنصري وتؤكـد على التمييز. وفقـاً للباحثة المعروفة بمواقفهـا التقدمية الجريئة، «يظهـر العربي في كتب التعليـم دائما مـع الجَمَل، بلبـاس علي بابـا. يوصفون كأنـذال، منحرفين ومجرميـن، لا يدفعـون الضرائب، لا يريـدون أن يتطـوروا. تمثيلهم الوحيد هـو كلاجئين، مزارعين متخلفين وإرهابيين».

من جهتـه، يوصي تقرير مراقب الدولة بأن تسـتكمل وزارة التربية والتعليم صياغـة وثيقة معتمدة للتعليم من أجل الديمقراطية ونمط الحياة الديمقراطي لمختلف الفئات العمرية، ونشر بيان من المدير العام حول تعليم قيم التسـامح والوقايـة من العنصريـة. وكذلك يوصي بـأن تسـتكمل وزارة التربيـة والتعليم تطوير مؤشـر العنصرية والبدء في تشـخيص وإجراء مسح لمستويات تفشي العنصرية، وتشجيع العيش المشترك بين جميع الطلاب في المـدارس. هذا بالتوازي مع قيام الوزارة بربط نتائج الاسـتطلاعات التي تدرس مدى انتشار العنصرية بين الطلاب، بالمناهج والأنشـطة الأخرى في المدرسـة. ويضيـف تقريـر المراقب بوجـوب دراسـة إمكانية أن يتضمن بيان المدير العام واجـب جهاز التعليم بالإبلاغ عن تعابيـر العنف اللفظي الخطيـر للعنصرية، من أجل تعزيز المناخ الآمن.

كذلك يوصي التقرير بأن تعمل وزارة التربية والتعليم علـى الحد من الصـور النمطية تجـاه الحريديم، بما في ذلك عقد لقاءات بين الطلاب في هذا الوسـط مع سـائر الطلاب، من خلال غرس قيم التسامح، ودمج الآخر، واحترام الثقافـات المختلفة لجميع القطاعـات والمجموعات في المجتمع. ويشـدد على أنه يجدر بوزارة التربية والتعليم التوسـع في دراسـات المواطنة، لا سـيما فيمـا يتعلق بقضايـا العيش المشـترك ومنع العنصريـة في جميع مراحـل التعليم وفي جميع مسـارات التعليم: توسـيع دراسات المواطنة إلى مراحل تعليمية إضافية.

يكتب مراقب الدولة الإسرائيلية في الملخص: حتى في بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشـرين، تنتشر ظاهـرة العنصريـة بأشـكالها المختلفة في إسـرائيل وحول العالم، وتشـتد في مجتمعـات متعددة الثقافات ومتعددة القطاعات مثل إسرائيل. تظهر نتائج المراقبة المكمّلة، بعد حوالي خمس سنوات من التقرير السابق، أن بعض العناصر الأساسية لتعزيز تعليم العيش المشترك ومنع العنصرية قد تم تصحيحها وبعضها تم تحسـينه بشـكل طفيف، ولكن هناك حاجة إلى تحسـين مواجهة هذه التحديات المعقدة بشكل كبير.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية